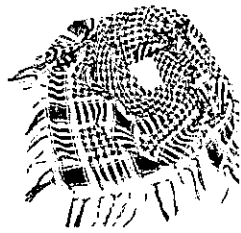

أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين

وحق العودة ووكالة الغوث
والمعاملة الدولية للمشكلة

الباب التاسع

المشاريع والمبادرات التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين

◆◆◆

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة

منذ نشأة مأساة اللاجئين الفلسطينيين ، ومنذ تم الاعتراف بها دوليا جرت محاولات عديدة لتقام مشاريع لحل المشكلة كليا أو جزئيا أو جغرافيا بالنسبة لمنطقة معينة .

وتختلف هذه المشاريع من ناحية الجهات التى تقدمها وأهداف كل منها ، إلا أن مشروعا واحدا غاب عن كل هذه المشروعات والاجتهادات ألا وهو عودة اللاجئين إلى بيوتهم وأرضهم وأهلهم وأماكن هجرتهم .

ظلت هذه المحاولات للحل الجزئى مستمرة حتى اليوم ، وأغلب الظن أنها ستستمر حتى الوصول إلى اتفاق نهائى يرضى جموع اللاجئين حتى لو تم اتفاق نهائى بين الفرقاء لا يمثل فيه اللاجئين .

المشاريع والمبادرات التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين من قبل الدول الغربية منذ عام ١٩٥٠ إلى عام١٩٧٦

١- الاقتراح الأمريكي عام ١٩٤٩.[١]

بعد قيام دولة إسرائيل وبالتحديد عام١٩٤٩ ، طرحت أمريكا اقتراحاً يقضى بأن تسمح إسرائيل بعودة (٢٠٠,٠٠٠) لاجئ فلسطيني ، على أن تتحمل أمريكا نفقات إعادة تأهيل باقي اللاجئين في الدول العربية،ورفض ديفد بن جوريون رئيس حكومة إسرائيل آنذاك الاقتراح الأمريكي الداعي إلى استيعاب هؤلاء اللاجئين إلى إسرائيل ، وكبديل لذلك اقترح إنشاء صندوق دولي لمعالجة موضوع اللاجئين وتشترك إسرائيل فيه ، دون أن تتحمل المسئولية ، على أن تجرى معالجة الأمر على أساس عمليات إعادة تأهيل جماعية لا تعويضات فردية .

وأمام الرفض الإسرائيلي لمسالة العودة ولو لعدد قليل من اللاجئين ،أصبح الموقف الأوروبي عموما والأمريكي خصوصا يشجع دفع التعويضات ،ويدفع باتجاه حل القضية الفلسطينية وفق مشاريع أمريكية اقتصادية إنسانية في معظمها.

٢- مؤتمر باريس للسلام بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٥١[٢].

اقترحت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة : أن جميع المطالبات المتعلقة بأضرار

(١) محمد جردات : اللاجئون وحلم العودة لأرض البرتقال الحزين مركز المعلومات البديلة ١٩٩٦ مطبعة الجراشي - بيت لحم صـ ٥٤.

(2) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٥.

الحرب الناشئة عن الأعمال العدائية عام ١٩٤٨ ينبغي إلغاؤها، وأن توافق الحكومة الإسرائيلية على إعادة توطين عدد محدد من اللاجئين العرب فى فئات يمكن دمجها في الاقتصاد الإسرائيلي ، وأن تقبل الحكومة الإسرائيلية الالتزام بأن تدفع كتعويض عن الممتلكات التى تخلى عنها اللاجئون (الذين غادروا ديارهم ليعاد توطنهم) مبلغا يحسب على أساس القيمة التى يحددها مكتب اللاجئين التابع للجنة ، وأن توضع خطة للدفع تراعى فيها قدرة الحكومة الإسرائيلية على الدفع من قبل لجنة خاصة مؤلفة من خبراء اقتصاديين وماليين يقوم بإنشائها وصى تابع للأمم المتحدة .

وأن تنظر حكومات مصر والأردن ولبنان وسوريا وإسرائيل في إطار مساعى الأمم المتحدة في تنقيح أو تعديل اتفاقيات الهدنة ، خاصة فيما يتعلق بتسوية الأراضي الإقليمية ، بما في ذلك المناطق المنزوعة السلاح ، إنشاء سلطة مياه دولية لمعالجة استخدام نهرى الأردن واليرموك وروافدهما ، وكذلك مياه بحيرة طبرية . والتصرف بقطاع غزة الذى كانت تديره مصر آنذاك وإنشاء ميناء حر فى حيفا ، ومراعاة أنظمة الحدود والوصول بحرية إلى الأماكن المقدسة فى القدس وبيت لحم والترتيبات المتعلقة بتسهيل التنمية الاقتصادية للمنطقة.

٣ـ مشروع جونستون عام ١٩٥٥.[1]

ويستهدف هذا المشروع تصفيه قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تعاون الدول العربية وإسرائيل فى استثمار مياه نهر الأردن استثمارا مشتركا ، وقد بدأ (اريك جونستون) مبعوث أيزنهاور زيارته للمنطقة فى أكتوبر١٩٥٣ ، ثم عاد لزيارتها ثلاث مرات كان آخرها خريف ١٩٥٥ ويتضح من مشروعه الاستمرار فى السياسة الأمريكية إذ أن قواعد مشروع (جونستون) كانت قد أرسيت فى عهد الرئيس الأمريكي ترومان وقد

(1) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٧.

أطلق على هذا المشروع «مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن» .

أما خلاصة المشروع فهى كما يلى:

ينفذ المشروع على خمسة مراحل تستغرق كل مرحلة منها سنتين أو ثلاثا وتقدر تكاليف المشروع بنحو ١٣٠ مليون دولار (فى حينه) ينفق منها نحو ٣٠٪على توليد الطاقة الكهربائية وبناء محطاتها.

إنشاء خزان على بعد نحو عشرين كيلومترا من ملتقى نهر الحاصبانى بنهر الأردن فى منطقة واقعة شرق قرية «إبل السقي اللبنانية» ، وفى هذا الخزان تجمع مياه النهر فى فصل الشتاء وتقدر بنحو ١٣٠ مليون متر مكعب فى العام وتوزع فى الشهور التى تمس الحاجة فيها إلى الري ، وبواسطة هذا الخزان يصبح فى الاستطاعة التحكم نسبيا فى مياه القسم العلوى من نهر الأردن التى تصب فى بحيرة الحولة ، وتشق قناة تتفرع من هذا الخزان إلى قرب مستعمرة «تل حى» فى فلسطين تقام عليها محطة لتوليد القوة الكهربائية ، ثم تجرى منها المياه إلى القناة الأساسية التى ستزود منطقة الجبال لتحويل المياه من «دان وتل القاضي» إلى تلك القناة .

إنشاء سد آخر بالقرب من قرية «عين الحمراء» فى فلسطين لتحويل مياه نهر بانياس إلى القناة الأساسية لرى منطقة جبال الجليل .

إنشاء قناة أساسية طولها ١٢٠ كيلومتر تتحول إليها مياه نهر بانياس ونهر دان ومنابع «تل القاضي» ومياه القسم الذى يقع تحت السد فى نهر الحاصبانى وتسير المياه فى هذه القناة جنوبا حتى تصل إلى غرب طبرية وتتفرع عن هذه القناة الأساسية قنوات فرعية طولها نحو ١٢٠ كيلومتر لرى «جبال الجليل ، ومرج ابن عامر» .

تجفيف المستنقعات الواقعة شمال «بحيرة الحولة» واستغلالها بعد ذلك فى زراعة الحبوب وإنشاء قنوات محلية فى تلك المنطقة ، وتوسيع مخرج المياه من بحيرة الحولة.

زيادة مترين فى ارتفاع السد القائم على نهر الأردن عند خروجه من بحيرة طبرية لزيادة تخزين المياه .

إنشاء قناتين من سد بحيرة طبرية الأولى لرى جميع أراضى الغور الغربى من بحيرة طبرية إلى البحر الميت ويبلغ طولها نحو ١٠٠ كيلومتر «بخلاف القنوات التى تتفرغ عنها» أما القناة الأخرى فالغرض منها نقل المياه من بحيرة طبرية إلى الغور الشرقى فى أوقات الجفاف .

إنشاء قناة تبدأ من سد نهر اليرموك قرب قرية العدسية الأردنية تستخدم مياهه فى توليد الكهرباء بواسطة محطة تقام قرب القرية المذكورة وتحول منها مياه النهر إلى بحيرة طبرية .

إنشاء سد ومحطة كهربائية لمياه اليرموك من محطة «المقارن» فى الأردن لتنمية المياه فى خزان بحيرة طبرية .

وقد شكلت الحكومات العربية (مصر، سوريا ، الأردن ، لبنان) لجنة فنية من الخبراء العرب لدراسة المشروع وإبداء الرأى فيه انتهت إلى رفضه. وآخر قرار برفض مشروع جونستون هو القرار الذى اتخذه مؤتمر اللاجئين المنعقد فى القدس بتاريخ ٢٠ «يوليو» ١٩٥٥ .

٤ـ مشروع أنطونى إيدن ١٩٥٥.[1]

أعلن رئيس الوزراء البريطانى (أنطونى إيدن) فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ عن استعداده (بمساهمة دول أخرى) لتقديم الضمانات الرسمية اللازمة إلى إسرائيل والدول العربية إذا ما تم التوصل إلى اتفاق هدفه موضوع الحدود بين الطرفين ، وقد ارتكز

(1) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٨.

أنطونى إيدن على النقاط التالية :

- على الجانبين العربى والإسرائيلى أن يقدما تنازلات متبادلة .

- السعى إلى الاتفاق على «صيغة تسوية» بين الموقف العربى الذى يطالب بالعودة إلى حدود التقسيم عام ١٩٤٧، والموقف الإسرائيلى الذى يتمسك بخطوط الهدنة كخطوط دائمة ، وقد رفضت إسرائيل هذا المشروع على لسان (بن جوريون) لأنه يشير إلى قرارات الأمم المتحدة .

٥ـ مشروع دالاس عام١٩٥٦.[1]

ألقى دالاس وزير خارجية أمريكا خطابا بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٦ حدد فيه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وتتلخص النقاط الرئيسية فى مشروع التسوية الأمريكى الذى طرحة دالاس فيما يلى :

وضع حد لبؤس مليون لاجئ فلسطينى ، مما يستدعى تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن وتوطينهم فى المناطق العربية الموجودين فيها ، ومن أجل تحقيق التوطين اقترح دالاس استصلاح المزيد من الأراضى من خلال مشاريع الرى بحيث يتمكن اللاجئون من العمل ومن أجل تحقيق هذه الأفكار اقترح دالاس على إسرائيل دفع تعويضات للاجئين يتم تحويلها من خلال قرض دولى تشارك فيه الولايات المتحدة الأمريكية بصورة أساسية .

بسبب الخوف الذى يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالأمان ، اقترح دالاس إجراءات جماعية هدفها ردع أى عدوان بشكل حاسم وأعرب عن استعداد أمريكا الدخول فى معاهدات هدفها منع أى عمل من قبل أى

(1) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٩.

من الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين إسرائيل وجيرانها بالقوة .

من أجل ضمان الحدود يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق حول طبيعة هذه الحدود ، وبما أن الحدود التى تفصل إسرائيل عن الدول العربية ناتجة عن اتفاقات لجنة الهدنة عام ١٩٤٩ ولا تشكل حدودا دائمة ، تصبح مسألة الحدود من أهم المسائل التى يجب حلها من اجل الوصول إلى تسوية سليمة .

٦ـ مشروع كندى عام ١٩٥٧ [١].

طرح «ليستر بيرسون» وزير الخارجية الكندية مشروعا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٧ من أجل تثبيت الوضع فى المنطقة وليس للتسوية وذلك على اعتبار أن المنظمة الدولية وعلى حد تعبير وزير الخارجية الكندى قد وصلت إلى نقطة «اللارجوع» بالنسبة للنزاع العربى الإسرائيلى الذى يأخذ فى التصاعد بسبب المواقف المتناقضة بين الأطراف المعنية ، وقد ركز المشروع الكندى على التقيد باتفاقيات الهدنة وإقامة إدارة مدنية تابعة لهيئة الأمم فى غزة بالتعاون بين مصر وإسرائيل ووضع قوات طوارئ على خطوط الهدنة وانسحاب إسرائيل من شرم الشيخ ودخول قوات دولية إليها .

٧ـ مشروع منزيس رئيس الوزراء الاسترالي عام ١٩٥٧ [٢] .

اقترح رئيس الوزراء الاسترالي «منزيس» آنذاك بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٥٧ النقاط التالية كأساس للتسوية العربية الإسرائيلية :

- تسوية نهائية ومضمونة للحدود العربية الإسرائيلية.

(1) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٩.

(2) محمد جردات : المصدر السابق ص٥٩.

- تسوية قضية اللاجئين .
- تقديم مساعدات اقتصادية دولية غير مشروطة إلى الدول التى تحتاجها.
- تشجيع التبادل التجاري السلمي بين الطرفين العربي و الإسرائيلى .
- الاعتراف بالجوانب المدنية والاقتصادية «لحلف بغداد»وتوسيعها.

٨- مشروع همرشولد عام ١٩٥٩ [١].

وقد رفضه الفلسطينيون واعتبروا هذا المشروع وكافة المشاريع المتشابهة في مجالي الإسكان والتعويضات خيانة وطنية للفلسطينيين وحذروا من قبولها ، وفي مطلع الخمسينيات كان الإسرائيليون أيضاً قد رفضوا مشروع (جاما الأمريكي) وكان هذا المشروع قد مات ودفن نتيجة رفض بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية .

ولقد جاء هذا المشروع بعد ثورة يوليو في مصر بقيادة جمال عبد الناصر ١٩٥٢ ونص هذا المشروع في الفقرة الثانية منه أنه على إسرائيل أن توافق من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم .

٩- مشروع جونسون عام ١٩٦١ [٢].

كلفت الحكومة الأمريكية عام ١٩٦١ الدكتور (جوزيف جونسون) رئيس مؤسسة كارينجي للسلام العالمي للقيام بدراسة جديدة عن مشكلة اللاجئين وفي ٢ أكتوبر ١٩٦٢ اقترح جونسون مشروع حل تضمن ما يلي :

يعطي كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر ، وبمعزل عن أي ضغط

(1) محمد جردات : المصدر السابق ص٦٠.

(2) محمد جردات : المصدر السابق ص٦١.

من أي مصدر كان بين العودة إلى فلسطين أو التعويض .

ينبغي أن يكون كل لاجئ على علم تام بالأمور بطبيعة الفرصة المتاحة له للاندماج في حياة المجتمع الإسرائيلي إذ هو اختار العودة ، وقيمة التعويضات التي سيتلقاها كبديل إذا هو اختار البقاء حيث هو.

يتم حساب التعويضات على أساس قيمة الممتلكات كما كانت عام ١٩٤٧ وعام ١٩٤٨ مضافاً إليها الفوائد المستحقة .

تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها إسرائيل بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لدفع التعويضات .

من حق إسرائيل أن تجري كشفاً (أمنياً) على كل لاجئ يختار العودة إلى أرضه .

يستفيد اللاجئون الذين لم يكن لهم ممتلكات في فلسطين من تعويض مالي محدد لمساعدتهم على الاندماج في المجتمعات التي يختارون التوطن فيها .

يحق لكل حكومة الانسحاب من هذا المشروع إذا اعتبرت فيه تهديداً لمصالحها الحيوية .

يتم تطبيق المشروع بصورة تدريجية كما أن التخلي عنه في منتصف الطريق لن يترك اللاجئين في وضع أسوأ مما كانوا عليه قبل الشروع في تنفيذه.

١٠- مشروع أيزنهاور ١٩٥٥ [1].

طوال نحو نصف قرن ومنذ أن وجدت قضية اللاجئين الفلسطينية كإحدى النتائج الرئيسية لنكبة عام ١٩٤٨ كانت إدارة الرئيس (دوايت أيزنهاور) هي

(1) على فيصل ، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر بيروت ١٩٩٦، ص١٥٢ ، ص١٥٣.

الإدارة الأمريكية الوحيدة التي اعتبرت إعادة جزء من اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطقهم التي هاجروا منها هو الحل العادل للمشكلة وإقامة السلام في المنطقة ، واستند الرئيس أيزنهاور في موقفه لدراسة وضعها (ريتشارد كرافت ، وجاك هيمر) عن منطقة الشرق الأدني ووضع المخطط لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٥٥ وخلاصته :

اللاجئون مجموعهم نصف مليون ونيف يشكلون ١٥٠ ألف أسرة تعيش في المخيمات الموزعة بين الأردن ، ولبنان ، وسورية ، وغزة .

إعادة ١٠٠ ألف لاجئ في المرحلة الأولي عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ وفي المرحلة الثانية أيضاً ١٠٠ ألف لاجئ عام ١٩٥٩ – ١٩٦٠ .

أصحاب الأملاك الذين لا يرغبون فى العودة يتقاضون تعويضاً عن أملاكهم .

توطين ١٦٠ ألف في سوريا و١٢٥ ألف في الأردن .

يتم إنشاء صندوق بإشراف الأمم المتحدة لتوطين اللاجئين الذين لا يعودون في مستوطنات ويخصص لكل أسرة منزل مع قطعة أرض زراعية .

١١- مشروع سايروس فانس [1].

وفي عام ١٩٦٩ وضعت اللجنة الأمريكية التي يتزعمها «سايروس فانس» وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق مشروعاً لتوطين اللاجئين الذين كان عددهم آنذاك ٦٧٨ ألفاً في الأردن ، و ٢٣٦ ألفاً في لبنان ، و١٤٤ ألفاً في سورية و ٢٨٠ ألفاً في غزة وينص المشروع على إنشاء صندوق دولي (٣ مليار دولار) لتوطين ٧٠٠ ألف في الأردن ، و ٥٠٠ ألف في سوريا ، وتفريغ لبنان من اللاجئين الفلسطينيين كما تدفع تعويضات

(1) على فيصل ، المصدر السابق ص١٥٣.

لأصحاب الأملاك وفقاً للجداول التي وضعتها لجنة التقديرات عام ١٩٥٠ وتسهم في دفع الأموال كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية .

وفي عام ١٩٧٣ ، أدخل (هنرى كيسنجر) تعديلات على المشروع بحيث يتم توطين ثلثي اللاجئين في الأردن ، والثلث الباقي في سوريا ، وتدفع التعويضات لأصحاب الأملاك التي استولت عليها إسرائيل .

١٢- ورقة عمل مركز ويذر هيلد للشئون الدولية بجامعة هارفارد [1].

قام المركز بتشكيل مجموعة عمل تضم عددًا من الشخصيات الإسرائيلية والفلسطينية : فى إطار ورشة عمل نشرت فى مايو ١٩٩٨ تقريرها الذى توصلت فيه إلى عدد من الخيارات ، منها حل وسط قدمه الفلسطينيون وآخر قدمه الإسرائيليون .

أما الحل الذى اقترحه الفلسطينيون فيتلخص فيما يلى :

- قبول إسرائيل عودة عدد محدود من اللاجئين إليها ، واعترافها بالحق فى عودتهم لدولتهم .

- يكون تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية من سلطة هذه الدولة مع الأخذ فى الاعتبار أن حدودها ستكون حدود ١٩٦٧ .

- توطين اللاجئين الراغبين فى البقاء فى الدول المضيفة فى هذه الدول إذا ما وافقت على ذلك .

- يتلقى من لم يمارس حقه فى العودة تعويضا فرديا ، كما تقدم تعويضات جماعية للدولة الفلسطينية التى تخصصها لتمويل مشاريع الاستيعاب وإعادة التأهيل .

(1) السفير طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات مكتبة دار الشروق - القاهرة، صـ ١٣١ .

وتقوم إسرائيل بتقديم هذه التعويضات مع إمكان أن يتم ذلك تحت مظلة دولية ومشاركة الدول المانحة .

- إلغاء وكالة (أونروا) .

- وأما الحل المقترح من جانب الإسرائيليين ، فيتلخص فيما يلى :

- اعتراف إسرائيل إلى حد ما ومع أطراف أخرى بالمسئولية العملية عن أحداث ١٩٤٨ (ولكن ليس بالمسئولية الأدبية) وعن معاناة اللاجئين.

- قبول إسرائيل عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية ، على أن تلتزم الأخيرة بأن يكون تدفق اللاجئين إليها فى حدود قدرتها ، وإلا أوقفت إسرائيل تنفيذ التزامها وخاصة التعويضات التى تقدمها لها .

- قيام إسرائيل بتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم على أساس جماعى ، وقيام الدول العربية بتعويض اليهود عن أملاكهم التى تركوها فيها وإنشاء آليتين لهذا الغرض فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف .

ويتفق الحلان الفلسطينى والإسرائيلى على عناصر أربعة هى :

- عودة عدد محدود من اللاجئين إلى إسرائيل .

- وعودة العدد الأكبر منهم إلى الدولة الفلسطينية .

- استيعاب اللاجئين فى الدول العربية المضيفة .

- وتوفير التعويضات للاجئين سواء على أساس فردى أو جماعى .

١٣- أفكار الرئيس كلينتون ٢٠٠٠/١٢/٣٠ [1].

لا يوجد نص رسمى مكتوب للأفكار التى طرحها الرئيس الأمريكى «بيل

(1) أسطوانة مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ٢٠٠٧.

كلينتون» للتوصل إلى حل نهائى للنزاع الفلسطينى – الإسرائيلى ، فقد طرح «كلينتون» أفكاره عبر تلاوتها على مسامع الوفدين الفلسطينى و الإسرائيلى فى البيت الأبيض يوم السبت (٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٠) .

وقد حضر اللقاء بجانب «كلينتون» وزيرة خارجيته «مادلين أولبرايت» ومستشاره للأمن القومى «ساندى برجر» وأعضاء فريق السلام : «دينس روس» و«أرون ميلر» و«روب مالى» بالإضافة لـ «جون باديستا» كبير موظفى البيت الأبيض و«بروس رايدل» نائب برجر ، بالإضافة للمترجم «جمال هلال».

وضم الوفد الفلسطينى :

الدكتور «صائب عريقات» والعقيد «محمد دحلان» والدكتور «سميح العبد» و«غيث العمرى» من طاقم الخبراء والمستشارين والقانونيين.

وضم الوفد الإسرائيلى :

«شلومو بن عامى» و«جلعاد شير» و«شلومو يناى» رئيس هيئة التخطيط فى الجيش الإسرائيلى ، و«بنى ميدان» من مكتب «إيهود باراك» و«غيدى غريشتاين» مساعد شير.

ووفقا لمصادر فلسطينية وإسرائيلية فإن أفكار «كلينتون» – كما وردت فى المحاضر التى سجلها الوفدان خلال تلاوة «كلينتون» لها على مدى عشرين دقيقة ، رفض بعدها إجراء أى نقاش .

اللاجئون (فى حديث الرئيس كلينتون):

– أشعر بأن الخلافات تتعلق بدرجة أكبر بالصياغات وبدرجة أقل بما يجرى على مستوى عملى .

- أعتقد بأن إسرائيل مستعدة للاعتراف بالمعاناة المعنوية والمادية التى تعرض لها الشعب الفلسطينى نتيجة لحرب (١٩٤٨) وبالحاجة إلى تقديم المساعدة للمجتمع الدولى فى معالجة المشكلة .

- ينبغى إنشاء لجنة دولية لتنفيذ كل الجوانب التى تنجم عن اتفاقكم: التعويض وإعادة التأهيل .....إلخ .

- إن الولايات المتحدة مستعدة لأن تقود جهدا دوليا لمساعدة اللاجئين .

- الفجوة الأساسية تدور حول كيفية التعامل مع مفهوم حق العودة .

- اعرف تاريخ القضية ، وكم سيكون صعبا بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية أن يبدو أنها تتخلى عن هذا المبدأ ؟!.

- لم يكن باستطاعة الجانب الإسرائيلى أن يقبل بأية إشارة إلى حق فى العودة ينطوى عل حق للهجرة إلى إسرائيل من غير اعتبار لسياسات إسرائيل المستقلة فيما يتعلق بدخول أراضيها أو موافقتها ، أو بطريقة من شأنها تهديد الطابع اليهودى للدولة .

- إن أى حل يجب أن يعالج احتياجات كلا الطرفين .

- الحل يجب أن يكون منسجما مع مقاربة الدولتين التى قبلها الطرفان كلاهما كوسيلة لإنهاء النزاع الفلسطينى الإسرائيلى : دولة فلسطين كوطن للشعب الفلسطينى ، ودولة إسرائيل كوطن للشعب اليهودى .

- وبموجب الحل على أساس الدولتين ، ينبغى أن يكون المبدأ المرشد هو أن الدولة الفلسطينية ستكون نقطة الارتكاز للفلسطينيين الذين يختارون أن يعودوا إلى المنطقة من دون استبعاد أن تقبل إسرائيل بعض هؤلاء اللاجئين.

- اعتقد بأننا نحتاج إلى تبنى صياغة بشأن حق العودة توضح أن ليس هناك حق

محدد فى العودة إلى إسرائيل نفسها ، ولكنها لا تلغى تطلع الشعب الفلسطينى للعودة إلى المنطقة .

فى ضوء ما تقدم اقترح عضو من الوفد الأمريكى بديلين :

- يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى فلسطين التاريخية . أو يعترف الجانبان كلاهما بحق اللاجئين فى العودة إلى وطنهم .

- سيحدد الاتفاق تنفيذ هذا الحق العام بطريقة تتوافق مع الحل القائم على أساس دولتين . وسيعدد المواطن الخمسة المحتملة للاجئين وهى .

- دولة فلسطين .

- مناطق فى إسرائيل ستنقل إلى فلسطين ضمن تبادل الأراضى .

- إعادة التأهيل فى الدولة المضيفة .

- إعادة توطين فى دولة ثالثة .

- الإدخال إلى إسرائيل .

سيوضح الاتفاق فى سياق إيراد هذه الخيارات أن العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزه ، والمناطق التى تتم حيازتها ضمن تبادل الأراضى ستكون حقا لجميع اللاجئين الفلسطينيين . هذا بينما سيعتمد التأهيل فى البلدان المضيفة ، وإعادة التوطين فى بلدان ثالثة والاستيعاب داخل إسرائيل على سياسات تلك البلدان .

تستطيع إسرائيل أن تشير فى الاتفاق إلى أنها تعتزم اعتماد سياسة يتم بموجبها استيعاب بعض اللاجئين فى إسرائيل بما يتفق مع قرار إسرائيل السيادى ، وأعتقد أن الأولوية يجب أن تعطى للاجئين فى لبنان ، وكذلك يوافق الجانبان على أن هذا هو تنفيذ للقرار (١٩٤) .

سيناريوهات الحل المطروحة من قبل مراكز الأبحاث الدولية

بخلاف ما سبق من مشاريع تحمل اسم أصحابها من المسئولين فى الدول الغربية وإسرائيل ، وتعتبر مشاريع رسمية قدمت محاولات واجتهادات غير رسمية ، فإن السيناريوهات التى سيتم تناولها فيما يلى لاتمثل أية مواقف رسمية للأطراف المعنية ، بل هي اقتراحات وأفكار مطروحة من قبل بعض مراكز الأبحاث والمحللين سواء كبالونات للاختبار ولجس النبض أو كمحاولات للوصول إلى مخارج عملية لهذه القضية ويمكن إيجاز أكثر هذه الأفكار تداولا والتي تتراوح ما بين التوطين الكامل أو الجزئي أو العودة الكاملة أو الجزئية في التالي[1] :

الطرح الأول : عودة ٧٠ ألف إلى أراضى إسرائيل

أن توافق إسرائيل على عودة حوالي سبعين ألفاً على شكل «جمع شمل» بشرط أن يكون لهم أقرباء وأهل مازالوا موجودين في أراضي ١٩٤٨ وذلك كنوع من التوافق مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨ وبذلك تكون قد إلتزمت إسرائيل بشكل ما بالشرعية الدولية دون أن تذكر القرار صراحة .

تتم عودة في حدود المليون لاجئ إلى أراضي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أن تعطي الأولوية للاجئي لبنان ولكن على أن يتم ذلك على مراحل

(1) جزء من هذه الأطروحات مستمرة من دراسة أعدها الدكتور : أسعد عبد الرحمن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ألقت في عدد من مراكز الأبحاث المختلفة والجزء الآخر من مقابلات للسفارة المصرية بغزة .

وبما يتفق مع إمكانات الدولة الوليدة .

تكون حصة الدول العربية وبخاصة الدول الخليجية إستيعاب جزء من اللاجئين مع إعطائهم الجنسية الكاملة للبلد الذي يوطنون فيه ومعاملتهم كمواطنين لهم حق المواطنة الكاملة .

تتحمل دول أجنبية جانبا من المسئولية مثل كندا وأمريكا واستراليا باستيعاب عدد من اللاجئين الذين سيحملون تلقائياً جنسيات هذه الدول .

ويلاحظ من هذا السيناريو أن هناك محاولة لتحويل مشكلة اللاجئين من مشكلة ثنائية بحتة إلى مشكلة إقليمية دولية تساهم في حلها دول كثيرة ومؤسسات دولية .

الطرح الثاني : ترك موضوع اللاجئين – مؤقتاً – لحين حل المشكلة

في إطار قيام إسرائيل وعرض فكرة وضع ترتيبات انتقالية طويلة الأمد للتغلب على القضايا النهائية العصية فإنه يمكن التوصل إلى إعلان مبادئ عام وفضفاض حول قضية اللاجئين وتأجيل بحث المسائل التفصيلية المعقدة لمرحلة لاحقة ، كذلك يمكن أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق على أن مسألة اللاجئين معقدة وبأنه يجب مؤقتاً طرحها جانباً كي يتم التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الأخرى .

وفى كلتا الحالتين السابقتين فإن مشكلة اللاجئين تظل دون حل فعلي ويتم فقط الاتفاق ضمنياً على ترحيلها إلى مراحل زمنية لاحقة قد تتهيأ فيها ظروف أفضل تساعد على التوصل إلى صيغة وسط بشأنها .

الطرح الثالث : أن تعترف إسرائيل بمسئوليتها وحق العودة

أن تعترف إسرائيل من ناحية مبدئية بمسئولياتها عن خلق مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتعترف أيضاً من ناحية مبدئية بحق العودة إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة إمكانية ممارسة هذا الحق .

أن توافق إسرائيل على عودة بضعة آلاف من اللاجئين بحيث يمكن للطرف الفلسطيني أن يعتبر ذلك بادرة رمزية بالغة الدلالة في الوقت الذي تستطيع إسرائيل أن تعتبره جزءاً عادياً من عملية لم شمل العائلات .

أن يجري توطين اللاجئين في أراضي السلطة الوطنية وفي الأردن وسوريا أما غالبية اللاجئين في لبنان فيجري توطينهم في أقطار عربية أخرى وخاصة في العراق .

يجري تكوين صندوق دولي تكون مهمته الإنفاق على عمليات التوطين وتعويض الأقطار المضيفة للاجئين عما تكبدته من نفقات .

يعطي اللاجئون الذين يتم توطينهم خارج الأراضي الفلسطينية جنسية مزدوجة (جنسية البلد الذي يوطنون فيه والجنسية الفلسطينية) وهو الأمر الذي يخول لهم الانتقال إلى أراضي السلطة مستقبلاً .

من المستبعد الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل تكون له هذه الملامح حيث أن إسرائيل سترفض جملة وتفصيلاً الاعتراف بمسئولياتها عن نشوء قضية اللاجئين كما أنه من المستبعد أن تقر بحق العودة للفلسطينيين بطريقة مطلقة وعامة .

الطرح الرابع : توطين جزئي للاجئين في الأقطار العربية المقيمين فيها

ومعنى ذلك أن يتم توطين جزئي للاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية التي يقيمون فيها حيث أنه باستطاعة الأردن أن يستوعب الجزء الأكبر من الفلسطينيين المقيمين فيه حيث أنهم سيفضلون البقاء في الأردن عن الرجوع إلى المجهول في الأراضي الفلسطينية حيث أن لديهم الجنسية الأردنية ويتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة كذلك من الممكن الضغط على لبنان لقبول توطين جزئي للاجئين على أن يتم نقل جزء منهم إلى أقطار عربية أخري كما أن اللاجئين الذين يعيشون في سوريا في حالة منحهم الجنسية السورية فإن معظمهم سيفضل البقاء فيها .

أن تقوم إسرائيل خلال الثمانية أعوام المقبلة (قدم هذا الطرح عام ١٩٩٥) باستيعاب عدد لا يزيد عن عشرة آلاف لاجئ في نطاق جمع شمل العائلات على أن يكون معظمهم من لبنان ومن الضفة الغربية والأردن وأن يتم منحهم الجنسية الإسرائيلية .

سيكون على بعض الدول العربية الأخرى مثل السعودية ومصر والعراق والكويت ودول المغرب العربي تحمل عبء توطين حوالي مليون لاجئ على أن تتحمل الدول الغربية تكاليف عملية التوطين .

سيكون على الولايات المتحدة وكندا واستراليا والبرازيل والأرجنتين تحمل حصة من توطين اللاجئين تقدر بمليون لاجئ .

ويعتبر هذا أحد سيناريوهات التوطين التي تتبناها العديد من مراكز الأبحاث الأمريكية مثل مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية الذي لا يلزم إسرائيل إلا بقبول عدد ضئيل من اللاجئين ، ويتم ذلك في إطار لم الشمل وليس في إطار حق العودة أو على أقصي تقدير أن يتم الموافقة على منح حق عودة بصورة جزئية لعدد من الفلسطينيين إلى داخل الخط الأخضر وذلك وفق شروط أمنية شديدة كذلك في إطار ترتيبات شاملة تتحمل بموجبها جميع دول المنطقة جانباً من الجهد الرامي إلى توطين اللاجئين .

الطرح الخامس : إستثناء عدد من اللاجئين يساوي عدد المستوطنين

أن توافق إسرائيل في نهاية المفاوضات على عودة جزء محدود من اللاجئين يساوي عدد المستوطنين الإسرائيليين الذين سيبقون على الأراضي الفلسطينية في التسوية النهائية .

الطرح السادس : لاجئو الأردن ليسو لاجئين لحصولهم على الجنسية الأردنية

أن عدد اللاجئين الفلسطينيين لا يزيد عن ٣,٥ مليون لاجئ (عام ١٩٩٥) منهم ٢,٥ مليون يعيشون في الأردن ويتمتعون بالجنسية الأردنية وهو الأمر الذي

ينفي عنهم صفة اللاجئ ، والجزء المتبقي يمكن استيعاب نصفه في الأراضي الفلسطينية على أن يتم توطين جزء آخر في الدول التي يتواجد بها هؤلاء اللاجئين .

الطرح السابع : خطة شيمون بيريز

يستند إلى الأفكار التي أطلقها (شيمون بيريز) لحل مشكلة اللاجئين ويضم جزئين :

الجزء الأول :

وهو يضم اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة أصلاً وهم يشكلون حسب اعتقاده الأغلبية العظمي ، وهؤلاء يمكن المباشرة فوراً بتوطينهم في أماكن تواجدهم أو في أماكن جديدة يختارونها أو يتم تحديدها والاتفاق عليها بإسهام المجتمع الدولي.

الجزء الثاني :

وهو الأقلية التي ترغب بالعودة فيتم تقسيمها إلى قسمين : الأول الذين يقبلون بالتعويض بدلاً من العودة ، على أن تكون مسئولية التعويض مسئولية دولية ، أما القسم الثاني يضم أولئك الذين لا يرضون عن العودة بديلاً وهؤلاء يمكن البحث في عودتهم ولكن ليس داخل الخط الأخضر وإنما إلى داخل الأراضي الفلسطينية وحتى لا تسبب عودتهم الجماعية والفجائية فوضي أمنية واقتصادية واجتماعية فإنه يمكن تنظيم أمر عودتهم ضمن خطة طويلة الأمد يتم استيعاب أعداد منهم بالتناسب مع الإمكانيات المتوفرة للأراضي الفلسطينية .

ومن الواضح أن السيناريوهين السابقين يعكسان تماما وجهة النظر الإسرائيلية التى ترفض حق العودة بطريقة مطلقة وتعتبره من حيث المبدأ تهديداً لوجودها ذاته ،

كما أنها ترفض مبدأ قيامها بالتعويض وتلقي مسئولية ذلك على المجتمع الدولي، كذلك فهي تحاول إغراق قضية اللاجئين في التقسيمات والتجزئة إمعانا في التخفيف من حدتها كما تعمل على إطالة أمد الحل على أمل أن تسقط القضية برمتها في طي النسيان بعد مرور عدة عقود أخرى.

الطرح الثامن: إغراء الأردن لتقبل التوطين

أن يتم توطين اللاجئين الموجودين في الأردن عنْ طريق إغراء النظام الأردني بمساعدات سنوية سخية تتيح له الخروج من أزمته الاقتصادية الحالية.

أن يتم تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى النصف ونقلهم إلى دول أخرى مثل العراق على أن يمنح الجزء الآخر الجنسية اللبنانية كي يساهم في إحداث توازن طائفي في المنطقة الجنوبية التي تقطنها غالبية شيعية (غالبية الفلسطينيين من المسلمين السنة) وهو الأمر الذي سيقلص من قواعد حزب الله الشعبية في هذه المنطقة وقدرته على التأثير الجماهيري (وهو أحد الأهداف التي تسعي إليها إسرائيل).

تقليص عدد اللاجئين في قطاع غزة من خلال نقل قسم منهم إلى الضفة الغربية.

توطين المقيمين في سوريا والدول العربية الأخرى.

ويثير هذا الطرح مخاوف هائلة في لبنان ويتركز الجدل حول مخاطر التوطين بصيغة المختلفة على التركيبة الداخلية والطائفية في البلاد نظراً لهشاشتها خاصة فيما يتعلق بضرب التوازنات ولاسيما بالنسبة للمسيحيين والشيعة على اعتبار أن الفلسطينيين في معظمهم من السنة.

الطرح التاسع: إحياء مشروع (بن جوريون) التوطين في العراق

ويتناول هذا الطرح محاولة لإحياء مشروع (بن جوريون) القديم (١٩٥٦)

بتوطين مليون لاجئ في العراق على اعتبار أن مساحة العراق وثروته المائية والنفطية وبعده عن حدود إسرائيل تؤهله جميعا لذلك ، في مقابل فك الحصار عن العراق وإعادة تأهيله للدخول في المجتمع الدولي .

إن ما يجعل كثيرين من المحللين العرب يحذرون من احتمالات فرض هذا الطرح هو الإشارات والتلميحات التي تأتي في المقترحات الإسرائيلية والأمريكية حول قضية اللاجئين عن طريق التوطين في بعض الدول العربية والتي يأتي ذكر العراق على رأسها .

الطرح العاشر : التوطين في الأردن

أن يتم توطين لاجئى الأردن نظير مساعدات اقتصادية سخية في حين يتم إعادة أغلب لاجئي لبنان وسوريا إلى مناطق السلطة الوطنية والجزء المتبقي يتم توطينه في دول أجنبية مثل كندا واستراليا والولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين وهو الأمر الذي سيقبل به حتماً هؤلاء اللاجئين بل سيتنافسون على الوصول إليه كما تقبل إسرائيل بضعة آلاف يتم استقبالهم في إطار لم شمل العائلات .

الطرح الحادي عشر : إمكانية عودة اللاجئين لداخل الخط الأخضر :

وذلك على مراحل ويشمل وجهة النظر الفلسطينية التي طرحها السيد (أسعد عبد الرحمن) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والمسئول عن ملف اللاجئين والنازحين (١٩٩٥) .

ويقوم هذا الطرح على تبيان الإمكانيات العملية لعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل الخط الأخضر على مراحل وذلك انطلاقاً من عدة حقائق :

أن عودة اللاجئين داخل إسرائيل ممكنة حيث يوجد توثيق جغرافي دقيق للقرى

والأراضي الفلسطينية التي هاجر منها اللاجئون .

أن التركيز الحالي لليهود هو في الغالب داخل وحول الأراضي التي كان يمتلكها اليهود قبل عام ١٩٤٨ وأن الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون لا تزال فارغة في الغالب حيث يقطنها (١٥٤ ألف) يهودي فقط في مساحة تقدر بحوالي (١٧,٣٢٥ كم٢) .

أن عودة اللاجئين الفلسطينيين لن تتسبب في نزع أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من أماكن سكناهم حيث أن جزءا منهم سيعودون إلى أماكن الكثافة السكانية العربية داخل إسرائيل والجزء الآخر سيعود أغلبة إلى الأراضي الزراعية التي كانت لديهم قبل عام ١٩٤٨ وهي غير مأهولة حالياً أي خارج المدن الإسرائيلية .

أن عودة اللاجئين ستكون على مراحل عديدة تعطي فيها الأولوية للاجئين الذين يواجهون ظروف صعبة في أماكن تواجدهم ، كما أن اللاجئين الذين سيختارون عدم الرجوع والقبول بتعويضات مناسبة لن تفرض عليهم العودة .

أن إسرائيل بما لديها من أراضي تتمتع بقدرة استيعابية كبيرة حيث تبلغ الكثافة السكانية الإجمالية بها أقل من ٢٦١ فرد في كم٢ كما توجد مناطق في إسرائيل لا تتجاوز بها الكثافة السكانية أكثر من ٨٢ فرد في كم٢ وهو الأمر الذي أثبتته قدرتها على استيعاب عدد هائل من المهاجرين الروس وسعيها الحالي لاستقدام مزيد منهم .

ورغم أن هذا الطرح يؤكد على ضرورة حل مجمل قضية اللاجئين إلا أنه طالب بضرورة إعطاء أولوية قصوى للاجئين في منطقتين حساستين قابلتين للانفجار هما :

١- لبنان : نظراً للظروف المعيشية بالغة السوء التى يعيشون في ظلها والضغوط التي يتعرضون لها من الحكومة اللبنانية والتمييز الاجتماعي والشعبي الذي يعيشون

في ظله ، وهو الأمر الذي يجعل من مشكلة اللاجئين الفلسطينية في لبنان وضعاً متأزما قابلاً للانفجار وأغلب هؤلاء اللاجئين قد هاجروا من أراضيهم في الجليل ولذلك فإن عودتهم ستكون في الغالب لمناطق الأغلبية العربية في شمال إسرائيل .

٢- قطاع غزة : حيث يحشر حوالي مليون و ٢٠٠ ألف فرد (١٩٩٥) داخل مساحة لا تزيد عن (٣٦٥ كم٢) بدون مستقبل أو فرص عمل أو مشاريع تنموية أو خدمية كافية ، هذا إضافة إلى سيطرة المستوطنات الإسرائيلية على ٣٠٪ من هذه المساحة أي أن معدل الكثافة السكانية يبلغ في المساحة المتاحة منها حوالي ٤٢٠٠ شخص في كم٢ وهو يعتبر من أعلى المعدلات في العالم إن لم يكن أعلاها على الإطلاق ، وأغلبية اللاجئين في قطاع غزة هم من أهل عسقلان و أسدود والمجدل حيث يعيش اليهود بمعدل كل ستة أشخاص في (١كيلو متر مربع) وتحاول الحكومة الإسرائيلية توجيه الهجرات القادمة إليها من الخارج (المهاجرين الروس والفلاشا) إلى هذه المناطق لملئها بالسكان اليهود تحسباً من محاولات لاجئي غزة للعودة لأراضيهم .

وقال «الدكتور العاروري» : في ندوة خاصة في جامعة بيت لحم عن اللاجئين أن تعامل الفلسطينيين القانوني مع قرارات الأمم المتحدة لا يتم بشكل جدي وإنما بطريق أقرب إلى الشعارات . واتهم «العاروري» المفاوضين الفلسطينيين أنهم بدلا من أن يضعوا أنفسهم في موقع المدافع والحارس لهذه الحقوق فإنهم بدأوا المشاركة في استبعادها إلى جانب الإسرائيليين ووصف قيام المجلس الوطني الفلسطيني قبل شهر من الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة بتعديل الميثاق[1] بأنه واحد من المواقف عير المشرفة في التاريخ الفلسطيني الحديث مشيراً إلى وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي

(1) تم تعديل الميثاق في جلسة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة في ١٤/ ١٢/ ١٩٩٨ .

السابق (شيمون بيريز) لقرار المجلس بأنه أهم التغييرات الأيديولوجية في هذا القرن (قرار حذف المواد الواردة فى الميثاق لمعارضة حق إسرائيل فى الوجود).

واعتبر الدكتور عاروري أن مؤتمر العودة الذي يناصره ويعمل من أجله يشكل حالة مناقضة للحالة التي خرج بها مؤتمر أوسلو ١٩٩٣ ، وقال أن المؤتمر المأمول في عقده سيكون منتدي علنيا ومفتوحا للمشاركة الأهلية ولن يكون منحازا لأي فصيل أو رؤية سياسية أو أيدلوجية ، وسيكون مرتكزاً على القرارات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

وقال إن الأسباب الأساسية للدعوة للمؤتمر هي :

قيام كيان يمثل اللاجئين في الشتات لأن المجلس التشريعي الفلسطيني الحالي يمثل فلسطينيو الضفة الغربية وغزة والقدس .

انحسار منظمة التحرير الفلسطينية وتواريها خلف السلطة الوطنية الفلسطينية .

انكفاء وعدم فاعلية وعمل المجلس الوطني الفلسطيني .

سيكون عقد المؤتمر المزمع للاجئين معروفا لجميع اللاجئين الفلسطينيين فى العالم وليس لاجئي المنطقة فقط بل ودول الشتات (الولايات المتحدة – كندا – دول أمريكا الجنوبية) والذين لم يسمع لهم صوت من قبل[1].

(1)(جريدة النهار – ٢٠/ ٨/ ١٩٩٦).

المبادرات الفردية التي طرحت لحل مشكلة اللاجئين

نسجل هنا بوضوح أن هذه الحلول التي سنوردها هنا ليست حلولاً رسمية أو مقدمة من أي سلطة رسمية سواء :

منظمة التحرير الفلسطينية – الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (ممثل الفلسطينيين في الداخل والخارج) .

أو من السلطة الوطنية الفلسطينية الوليدة في تونس للمنظمة والمناط بها إدارة الأرض (المحررة باتفاق أوسلو ١٩٩٣) .

أو من الوزارة الفلسطينية المشكلة تبعاً لاتفاق أوسلو والتي استحدث فيها منصب رئيس الوزراء الذى لم يكن مدرجاً في اتفاق أوسلو الأصلي لتعيين أبو مازن لسحب سلطة أبو عمار .

فالموقف الرسمي للمنظمة هو التمسك بحق العودة والتعويض (القرار رقم ١٩٤ الصادر فى ١١/ ١٢/ ١٩٤٨) ولا تزحزح عنها قيد أنملة .

ونورد هذه المحاولات حسب تطورها التاريخي وليس حسب الأهمية أو ردود الأفعال التي لاقتها وهي :

١- اقتراح رشيد الخالدى ١٩٥٥ [1].

يضع رشيد الخالدى الفلسطيني الأصل وأستاذ العلوم السياسية بجامعة

(١) السفير طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات ص١٢٩ .

كولومبيا ستة شروط لحل مطالب اللاجئين هي ما يلي :

- اعتراف إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية عن نشوء المشكلة .

- قبول إسرائيل من حيث المبدأ حق الفلسطينيين وأسلافهم في العودة إلى منازلهم مقابل اعتراف الفلسطينيين بعدم إمكان ممارسة هذا الحق عملاً داخل إسرائيل ١٩٤٨ وقبول ممارسته في دولة فلسطين وذلك مع قبول إسرائيل استيعاب عدة عشرات من الآلاف منهم وخاصة من لهم أقارب داخلها .

- أن يكون من حق الفلسطينيين في المهجر العودة إلى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية .

- أن يمنح الفلسطينيون الذين يختارون البقاء في الأردن الخيار في الحصول على حقوق المواطنة الكاملة أو المحدودة كمواطنين في الكيان الفلسطيني في حالة إقامة كونفيدرالية فلسطينية أردنية .

- أن يمنح الفلسطينيون في لبنان خيار العودة إلى الدولة الفلسطينية واكتساب المواطنة فيها أو الإقامة الدائمة في لبنان .

٢- مبادرة الرئيس الحبيب بورقيبه ١٩٦٥ [1].

بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٦٥ تقدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بمشروع تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي على أساس قرار التقسيم تضمن النقاط البارزة التالية :

تعيد إسرائيل إلى العرب ثلث المساحة التي احتلها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية .

يعود اللاجئون الفلسطينيون إلى دولتهم الجديدة .

(١) محمد جردات : المصدر السابق ص٦١.

تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما . وقد رفض الفلسطينيون والعرب هذا المشروع واتهم بورقيبة بالخيانة العظمي.

٣- وثيقة محمود عباس .أبو مازن. – يوسى بيلين ١٩٩٥ [١].

تمت اجتماعات سرية بين «يوسى بيلين» أحد كبار مساعدى رئيس الوزراء «إسحاق رابين» وهو صحفى ووزير إسرائيلى سابق فى حكومة إسحاق رابين العمالية وهو البادئ فى إطلاق قناة أوسلو عام ١٩٩٣ ، وبين محمود عباس «أبو مازن» المستشار الأقرب إلى الرئيس ياسر عرفات . اعتقد الطرفان أنهما توصلا إلى أساس لاتفاق سلام وتعانق الطرفان وانسابت الدموع من العيون لكن لم يقدر لإسحق رابين رئيس الوزراء قراءتها فضلا عن التوقيع عليها لاغتياله فى ٤/ ١١/ ١٩٩٥ ، وقد اعتبرها «بيل كلينتون» الورقة المركزية فى المباحثات بين أبو عمار وباراك فى كامب ديفيد ٢٠٠٠ .

وقد ورد فى هذه الوثيقة عن اللاجئين ما يلى :

المادة VII اللاجئون الفلسطينيون :

حيث أن الجانب الفلسطينى يعتبر أن حق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم مكرس فى القانون الدولى والعدالة الطبيعية ، فإنه يعترف بأن مستلزمات العصر الجديد للسلام والتعايش وكذلك الوقائع التى خلقت على الأرض منذ ١٩٤٨ قد جعلت من تطبيق هذا الحق أمرا غير واقعيا وهكذا يعلن الجانب الفلسطينى استعداده لقبول وتنفيذ سياسات وإجراءات ستضمن حيثما كان ذلك ممكنا خير ورفاه هؤلاء اللاجئين.

---

(١) نقلا عن جريدة NEWS WEEK النسخة العربية فى ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٠ العدد رقم ١٦ وذلك نقلا عن موقعها الالكترونى : NEWS WEEK . MSNBC .COM .

وفيما يعترف الجانب الإسرائيلى بالمعاناة المعنوية والمادية للشعب الفلسطينى الناجمة عن حرب ١٩٤٧ – ١٩٤٩ فإنه يعترف كذلك بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى الدولة الفلسطينية وحقهم فى التعويض ورد الاعتبار عن الخسائر المعنوية والمادية .

يوافق الطرفان على إنشاء لجنة دولية للاجئين الفلسطينيين لتسوية نهائية لكل أبعاد قضية اللاجئين :

- البت فى طلبات الخسائر المادية .
- إعداد وتطوير برامج إصلاح واستيعاب .
- تأسيس الآليات ومقار دفع التعويضات .
- استكشاف نوايا اللاجئين الفلسطينيين من جهة ونوايا البلدان العربية وغير العربية فيما يتعلق بالرغبة فى الهجرة والاحتمالات المتعلقة بذلك .

٤- مبادرة الجامعة العربية ٢٠٠٢/٣/٢٧

قدم ولى العهد السعودى (آنذاك) الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى مؤتمر القمة العربى المنعقد فى لبنان فى ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٢ مبادرة لحل الصراع العربى الإسرائيلى وأقر المؤتمر هذه المبادرة ، وأعاد وزراء الخارجية العرب تبنيها بعد تعديلها فى قمة الرياض فى ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٧ ونصت المبادرة فى مجال حقوق اللاجئين على التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ .

ونلاحظ على هذا النص الآتى :

أنه أخضع حل المشكلة إلى (اتفاق) إسرائيلى على حق العودة .

أن النص الأصلى فى قرار الجمعية العامة المشار إليه لم يرهن القرار تنفيذ العودة على موافقة الإسرائيليين .

أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق فى هذا المجال (حق العودة) مع إسرائيل التى ترفض رفضا قاطعا عودة أى لاجئ إليها بل مجرد تناول موضوع اللاجئين . اللهم إلا إذا أسقطت الدول العربية وفلسطين مطلب العودة إلى الأرض التى كانوا عليها عام ١٩٤٨ .

كما أن هذه المبادرة قد جاءت – فى تقدير كثير من المراقبين والكاتب واحد منهم – عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠٠ وضرب أبراج نيويورك واتهام أمريكى واسع للسعودية بأنها تأوى وتدرب وتمول وتفرخ الإرهاب ، وأن المبادرة جاءت للتخفيف من الضغوط الأمريكية ، ويلاحظ أن المسئولين الأمريكيين والإسرائيليين يشيرون إلى المبادرة السعودية (وذلك قبل التعديل الذى تبنته الدول العربية) على أن فيها عناصر جيدة وهو ما يقصد به التنازل عن حق العودة وجعله مقيدا بموافقة إسرائيل على العودة الجزئية.

٥- رسالة الرئيس ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون [1]:

بعث الرئيس ياسر عرفات إلى الرئيس كلينتون برسالة فى ٢٦/ ١٢/ ٢٠٠٠ بشأن مقترحات التسوية التى قدمها كلينتون فى ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠ ، تناولت هذه الرسالة فيما يخص عودة اللاجئين :

أن النكبة التى حلت بشعبنا الفلسطينى تتطلب حلا عادلا لقضية اللاجئين باعتبارها جوهر القضية الفلسطينية وبحيث يستند هذا الحل على الشرعية الدولية

(1) أسطوانة مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر ٢٠٠٧.

وفقا للقرار ١٩٤ بما يكفل إقرار حق العودة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم ، وقد دعونا إلى إعطاء الأولوية لعودة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فى لبنان ، ومعه جدول زمنى متفق عليه وإنشاء صندوق دولى للتعويضات ، وقيام إسرائيل بدفع التعويضات المطلوبة منها وأساسا التعويضات عن الأراضى والممتلكات الفلسطينية التى وضعتها إسرائيل تحت تصرف صندوق أملاك الغائبين .

٦- مبادرة مجموعة نسيبة وأيالون ٢٠٠٢/٨/٦

يتضمن إعلان النوايا :

أن حق العودة انطلاقا من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين ، فإن الأسرة الدولية وإسرائيل والدولة الفلسطينية تبادر وتتبرع بالأموال لصندوق النقد الدولى لتعويض اللاجئين .

لا يعود اللاجئون الفلسطينيون إلا إلى دولة فلسطين ولا يعود اليهود إلا إلى دولة إسرائيل .

الأسرة الدولية تقترح منح التعويض لتحسين وضع اللاجئين الساعين إلى البقاء فى الدولة التى يعيشون فيها حاليا أو الساعين إلى الهجرة إلى دولة ثالثة

يتفق الطرفان على حل وسط تاريخى يقوم على دولتين ذات سيادتين قابلتين للعيش تعيشان جنبا إلى جنب ، وإعلان النوايا بالتالى هو تعبير عن إرادة أغلبية الشعبين فالطرفان يؤمنان أن هذه المبادرة ستتيح لهما التأثير على قيادتهم وبالتالى فتح فصل جديد فى تاريخ المنطقة كما يتحول هذا الفصل بدعوة الأسرة الدولية إلى ضمان أمن المنطقة والمساعدة فى تطوير اقتصادها .

***

٧- وثيقة جنيف – البحر الميت [1]:

وهى وثيقة ياسر عبد ربه «أبو بشار» – بيلين التى تضع مسودة اتفاق للحل الدائم وسميت وثيقة عبد ربه وهو وزير إعلام فلسطينى سابق من حزب «فدا» وحاليا هو أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية و«يوسى بيلين» وهو وزير العدل الإسرائيلى سابقا وبالضرورة الاثنان لا يخرجان عن موقف مؤسستيهما الرسميتين وإن كانا خارجها . وقد شطبت حق العودة ليصبح على اللاجئين اختيار سكن دائم وأمامهم خيارات :

- إما العودة لدولة فلسطين .
- أو الاندماج فى دولهم المضيفة .
- أو الهجرة لدولة ثانية (أوروبية أو أمريكية) .
- إلى جانب التعويض المادى عن أراضيهم .

٨- تصريحات الرئيس ياسر عرفات بشأن عودة اللاجئين عام ٢٠٠٤

وقف الرئيس ياسر عرفات أمام مراسلى الصحف والتلفزة العبرية يوم ١٩/ ٧/ ٢٠٠٤ وألقى قنبلة سياسية مدوية تمس عودة اللاجئين وحق العودة حيث اقترح بقوله «إنه يتفهم ضرورة أن تكون إسرائيل دولة يهودية الطابع وأن اللاجئين الفلسطينيين بمعظمهم لن يعودوا»[2].

وكان عدد اللاجئين حوالى خمسة ملايين لاجئ تقريبا وقت الإدلاء بالتصريح

(1) أحمد الحاج : حق العودة للاجئين الفلسطينيين ويهودية دولة إسرائيل - جريدة الحياة لندن ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٦.

(2) المصدر السابق.

السابق لكن يمكن ملاحظة ما يلى على هذا التصريح :

أنه كان فى وجود الصحفيين الإسرائيليين وأجهزة الإعلام الإسرائيلية المختلفة والتى زارته فى مبنى المقاطعة (الرئاسة فى رام الله) وهو محاصر قرابة العامين بالدبابات والمجنزرات والقوات الإسرائيلية المختلفة .

أن هذا التصريح بشأن حق العودة كان الأول والأخير فى الموضوع مما صدر عن الرئيس ياسر عرفات.

أنه حاول الاقتراب من السيناريوهات الإسرائيلية والأمريكية لعل ذلك يخفف من الحصار حوله .

إن ما ورد فى هذا التصريح لم يكن موقفا فلسطينيا مسجلا مقدما بصورة رسمية أو غير رسمية فى أية ورقة سابقا أو لا حقا عليه .

أن الرئيس ياسر عرفات توقع أن معظم اللاجئين لن يعودوا ولا يشكل هذا قيدا على اختيارهم وحقوقهم .

ولقد أحدثت هذه المقابلة آثارا كبيرة سواء على مستوى اللاجئين أو المستوى العالمى والدولى والإسرائيلى .

ويرى الباحث الفلسطينى (تيسير ناشف) أن عرفات فى رسالته إلى المركز الدولى للسلام فى القدس فى ١٧ فبراير ١٩٩٠ قال «إن تسوية حق العودة الفلسطينى يكمن فى الاعتراف المتبادل وبدء المفاوضات» وأن عرفات وافق على بحث هذا الموضوع فى المفاوضات من منطلق أن الحق ثابت فى القانون الدولى وقرار الجمعية العامة ١٩٤ ويستخلص الباحث الفلسطينى موقفا معتدلا تجاه تطبيق حق العودة فى إطار التسوية السياسية يفى بالتطلعات الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة (يلاحظ أن اتفاق أوسلو كان فى ١٣/ ٩/ ١٩٩٣) .

٩- اقتراح زياد أبو زياد مستشار الرئيس ياسر عرفات ٢٥/١١/٢٠٠٦ [1].

قامت مجموعة زياد أبو زياد ، متجاوزة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ، وقيدت هذا المبدأ ، واقترحت حق العودة من خلال عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية الجديدة ، والتى ستقام فى الضفة الغربية وقطاع غزه وكل الأماكن التى ستتسلمها إسرائيل . وفى إطار الرد الإسرائيلى على هذا الاقتراح ورد التالى : من الممكن أن نعتبر ذلك تنازلا عن حق العودة لأراضى إسرائيل السيادية . وهنا ورد نص إعلان المبادئ الذى أعلنه زياد أبو زياد «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تحل وفقا لقرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ١٩٤ ولكن كل اتفاق أو حل فى هذه المسألة يحرز فقط خلال المفاوضات وبموافقة الطرفين»[2] .

فإذا فرضنا جدلا سلامة هذا المنطق لكان كل الفلسطينيين - وعددهم خارج فلسطين يربو على خمسة ملايين نسمة - من حقهم أن يعودوا إلى أقل من ٨٪ من أراضى فلسطين التاريخية ، أى أن أكثر من عشرة ملايين نسمة سيوجدون على ٢٧ ألف كيلومتر مربع ، وهو أمر غير منطقى ولا يمكن تصوره .

فى مقابل ذلك تقترح إسرائيل الهجرة لأكثر من ٣ ملايين يهودى خلال السنوات القليلة المقبلة بحيث يصبح عدد اليهود فى إسرائيل والأراضى الفلسطينية المرشحة للانضمام إليها حوالى ٩ ملايين نسمة من أصل ١٣ مليون يهودى فى العالم .

***

(1) د . عبد الله الأشعل ، من أحق بالعودة ..اليهود أم الفلسطينيون ، مقال فى جريدة الحياة اللندنية ٣/ ٣/ ٢٠٠٧ العدد ١٦٠٦٥ .

(2) أحمد الحاج: حق العودة للاجئين الفلسطينيين ويهودية دولة إسرائيل - جريدة الحياة اللندنية ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٦.

١٠- مبادرة الدكتور أحمد يوسف

أدلى الدكتور(أحمد يوسف) مستشار إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة حماس المنتخبة بتصريحات نشرتها جريدة الحياة فى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٦ نقلا عن جريدة «يدعوت أحرنوت» الإسرائيلية (التى نشرت نص الوثيقة التى شاركت فى إعدادها مراكز أبحاث فى سويسرا ، وبريطانيا ، والنرويج وقد جاءت بهدف كسر المقاطعة الأوروبية على الحكومة الفلسطينية الحمساوية قبل تكوين وزارة وحدة وطنية من حماس وفتح وقبل أن تستقل حماس بقطاع غزة) .

وتنص الوثيقة على حق العودة للاجئين دون ذكر مكان عودتهم ، وهل هو الدولة الفلسطينية الوليدة أم إسرائيل (استقال أحمد يوسف فيما بعد من مهمته كمتحدث رسمى باسم حماس) .

١١- اقتراح إنشاء هيئة أرض فلسطين

تمثل الهيئة الحقوق المادية وما يتبعها للاجئين والمطالبين بحقوقهم ، من الشعب الفلسطيني في كل مكان ، بما في ذلك الفلسطينيون في إسرائيل .

مهمة الهيئة : توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة ، والمطالبة بها ، والعمل على استرجاعها والحفاظ عليها وحمايتها وصيانتها وتطويرها ومنع بيعها لأي جهة غير فلسطينية موثوقة .

تقوم الهيئة بدور الحارس على حقوق الشعب الفلسطيني المادية ، وتبقي كل الأملاك تحت حراستها ، إلى أن تحدد ملكية الأفراد الفلسطينيين وتسلم إليهم ، ولا يجوز انتقال أملاك الفلسطينيين إلى غيرهم مهما كانت الظروف ، وتبقي الأملاك تحت حراسة الهيئة إذا تعذر ذلك .

تطالب الهيئة بتعويضات عن استغلال الأراضي والممتلكات لمدة نصف قرن وعن المعاناة النفسية للشتات ، أسوة بالتعويضات عن أعمال ألمانيا النازية والتعويضات السويسرية لليهود ولا تشمل التعويضات ثمن الأراضي والمباني فالوطن لا يباع .

الهيئة مستقلة وغير سياسية وتتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة والحكومات المختلفة والأمم المتحدة على هذا الأساس ، وتمثل في كل المحافل ذات العلاقة .

هيكل الهيئة [1]

تتكون الجمعية العامة للهيئة من (١٥٠٠) عضو ، يمثلون حوالي (٢٥٠) قرية ومدينة هجر أهلها عام ١٩٤٨ بمعدل ٣ أعضاء لكل قرية ، أو عضو لكل (٣٠٠٠) لاجئ ويضاف إلى هؤلاء ٥٠ عضواً من أهل الاختصاص وتنتخب الجمعية مكتباً تنفيذياً من ذوي الخبرات ، تشرف على أعماله لجنة توجيه .

مدة الهيئة

تبقي قائمة إلى أن تنتهي أغراضها . اخترنا القرية كوحدة ديموغرافية لبناء المجتمع الفلسطيني لأنه بعد التشتت الجغرافي والعائلي بقيت القرية متماسكة فهي تتألف عادة من (٤-٥) حمائل لا يزال أفرادها على اتصال وثيق ببعضهم ولدينا الآن ٥ ملايين ملف شخصي و (٧٠٠,٠٠٠) ملف عائلة للاجئين ونعرف مكان كل عائلة وتوالدها وظروفها كما هو متوافر في سجلات وكالة الإغاثة ، وعلي الرغم من أن عدد اللاجئين المسجلين ينقص بمقدار ١٦ ٪ عن كافة اللاجئين إلا أنه

(1) سلمان أبو ستة ، حق العودة ص٤٢.

يمكن نسبة هذا الطابع إليهم أيضاً.

لهذا اقترحنا انتخاب ٣ أفراد عن كل قرية أو وحدة ديموغرافية ويمكن أن يجري الانتخاب أو الاختبار في مناطق عمليات الوكالة (الضفة وغزة والأردن وسورية ولبنان) في المعسكرات والتجمعات السكانية في تلك المناطق وفي الشتات ، ويتكون مكتب إقليمي في كل منطقة للتنسيق .

وبما أن حدود أرض كل قرية واضحة في الخرائط والسجلات الموجودة لدينا فإنه يمكن اعتبار أهل القرية الحاليين هم أصحاب تلك الأرض في ملكية جماعية (وهو نوع من المشاع ليس غريباً على الناس) وعدد أهالي كل قرية هو حوالي خمس أضعاف ونصف عددهم عام ١٩٤٨ من بينهم ١٦٪ ولدوا في فلسطين لذلك يوجد ما يكفي من الأشخاص الذين يمكنهم التعرف على الأماكن أو إعطاء المعلومات إذا لزم ذلك.

ويخصص لكل قرية عدد من الأسهم يوازي مساحة أراضيهم ، وبذلك تساهم القرية في هيئة أرض فلسطين بقيمة هذه الأسهم ، وحيث أن حدود أرض القرية وعدد سكان أهلها ومكانهم معروف ، فإن ملكيتهم الجماعية ثابتة وصحيحة وتبقى مسألة توزيع الأسهم على أفرادها ، وهنا يبدأ بتخصيص الأسهم حسب ملكية كل حمولة اعتمادا على سجلات جارفيس أو وسيلة أخري معروفة (حسب العرف والعادة وحسب الخرائط على سبيل المثال أو على أساس جديد يكفل لكل أهالي القرية العيش الآمن حتى لمن لم يملكوا الكثير) فإذا تحددت ملكية الحمولة توزع على أفرادها داخلياً كما يتفقون ، أو بالوراثة أو كما تدل عليه سجلات وكالة الإغاثة .

ولاشك في أن تحديد الملكية بالنسبة للفرد الواحد من الجيل الحالي يستغرق وقتاً وجهداً ، لكن المهم أن ملكية القرية ثابتة وصحيحة وإلى أن يتم ذلك يمكن المطالبة

بالأرض وحتى استغلالها دون تقسيم ، وليست هناك صعوبة لوجستية في وضع تصورات مختلفة لمعرفة أنسب الطرق للتعامل مع هذه المسألة ، وما دامت ملكية القرية الجماعية ثابتة .

وموضوع إنشاء هذه الهيئة ليس جديداً بمطلقة ، فقد أقام اليهود الصندوق القومي اليهودي (JNF) في لندن في مطلع القرن لغرض أصعب وهو شراء أرض في بلاد بعيدة وغريبة ، وطالب اليهود بحقوقهم في البلاد العربية التي تركوها ليسكنوا ديار الفلسطينيين عام ١٩٤٨ بإنشاء الهيئة العالمية لليهود من بلاد عربية (WO–JAC) عام ١٩٧٧ كما طالبوا بحقهم في استرجاع ممتلكاتهم (وليس بيعها) في أوروبا والتعويض عن استغلالها منذ الحرب العالمية الثانية بإنشاء «المنظمة اليهودية العالمية لاسترجاع الأملاك» (WJRO) عام ١٩٩٢ . وهذه الجمعيات الثلاث تتعامل مع حكومة إسرائيل والمنظمات اليهودية والحكومات المختلفة والأمم المتحدة ، دون حرج أو اعتراض من قبل حكومة إسرائيل ونجحت (WJRO) في استرجاع الكثير من أملاكها فى أوروبا ، ولا تزال تتعقب الدول الأوروبية الواحدة بعد الأخرى [1] .

هناك صعوبات في إنشاء هيئة أرض فلسطين [2].

احتمال اعتراض السلطة باعتبارها تمثل الفلسطينيين ، ولكن ليس في هذا أي تناقض لأن الهيئة تمثل حقوق الملكية الخاصة ، التي لا يمكن أن يتنازل عنها أحد غير صاحبها وستكون الهيئة الموقرة قوة ضاغطة معها تفيد المنظمة إذا دافعت عن حقوق اللاجئين ضاغطة عليها إذا قصرت ، ولا تطمح الهيئة إلى أي مكسب سياسي

(1) سلمان أبو ستة : المصر السابق ص٤٣ – ٤٤.

(2) سلمان أبو ستة : المصر السابق ص٤٣ – ٤٤.

فهذا متروك لطموح الآخرين.

أن كثيراً من الدول المضيفة بما فيها السلطة تعارض انتخابات الهيئة أو أن يكون لها رأي في اختيارهم بل تعارضها أيضاً بعض الفئات الفلسطينية التي فقدت صلاحيتها . ونقول أنه ليس هناك مبررا لهذه المعارضة لأن هذه القرى نفسها ممثلة أمام الوكالة وفي المخيمات عن طريق عدد من اللجان يختلف عددها ودورها حسب سياسة الدول المضيفة ولا يمثل أي منها تهديداً للدول المضيفة فالهيئة تريد استرجاع الحقوق في أراض خارج هذه الدول.

إنشاء الهيئة يحتاج إلى مجهود وتنظيم كبيرين يشمل التنقل بين هذه البلاد والحصول على موافقتها وموافقة اللاجئين فيها كما أن عملية التوثيق والجمع والتحديد عملية مضنية ومكلفة لكنها ممكنة .

وتوجد الآن من الوسائل الفنية ما يجعل هذا في متناول اليد ولدي الكثيرين مادة تكفي لجمع قدر كبير من المعلومات المهمة وليس هناك ضرورة لاجتماع موسع أو مؤتمر صغير تناقش فيه هذه الآراء المختلفة ، بل من الممكن أن تنتج عن ذلك لجنة تحضيرية تتولى تنفيذ الخطوات العملية الأولى .

هذه الصعاب كلها أهون بكثير من ضياع إرث وتراث ٥ ملايين لاجئ فلسطيني وهو الأمر الذي يشغل فكر كل واحد منهم في شتى بلاد الشتات وحالة الغضب والغليان التي يشعرون الآن بها من احتمال ضياع الحقوق التي ربما أدى ضياعها إلى انفجار غير متوقع عواقبه أكبر بكثير من مخاوف الخائفين ، فالأولى أن يسلك هذا التيار الجامح سبيلاً مفيداً يؤدي إلى إعادة الحق إلى أصحابه .

الاجتهادات الشخصية لمحاولة حلحلة قضية اللاجئين

كانت هذه الاجتهادات التي شملت طرفي الصراع لكن هناك اجتهادات فلسطينية وآراء لا ترقي إلى مبادرات كاملة لكنها آراء يحاول مطلقوها بحسن نية عرض أفكار قد تساعد حينما يأتي وقت التعامل مع مشكلة أو كارثة اللاجئين الفلسطينيين في المفاوضات التي من المتعين قيامها إن عاجلاً وإن أجلاً كما يعتقدون .

وتدور هذه الأفكار حول :

- مسألة عودة اللاجئين إلى أماكن سكناهم هي مسألة موجودة في الوجدان فقط وهناك فرق بين الوجدان والواقع .

- يجب التركيز على عودة النازحين أولاً من حرب ١٩٧٣ ثم بعد حلها يتم التطرق لمشكلة اللاجئين من حرب عام ١٩٤٨ .

- إن معالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال المعادلة التي تضبط العملية السلمية والتي لا تعتمد على أية مرجعية تضعنا في موقف المحاولة قدر الإمكان على أن نركز على إيجاد حلول من خلال القرارات الدولية كمرجعية .

- ويقترح عودة رقم متفق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين بحيث لا يقل عن ١٠٪ من عدد اللاجئين الحاليين (٤ مليون عام ٢٠٠٦).

- يحصل الباقين على الجنسية الفلسطينية وذلك رغم عدم وجودهم على أراضي فلسطينية .

- أهمية وجود مشروع مثل مشروع مارشال في أوروبا من أجل تحسين وضع المنطقة اقتصادياً بحيث يحصل اللاجئين على نصيب الأسد .

- وضع تشريعات في الدول المضيفة لحماية وجود اللاجئين الفلسطينيين فيها .

- استيعاب اللاجئين بالكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة (الباقي بعد توطين ١٠٪ في إسرائيل) بمساعدة مشروع مارشال الدولي .

- استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج .

- استيعاب اللاجئين في دول الهجرة (استراليا - كندا - أمريكا) .

موقف السلطة الفلسطينية من إنشاء تجمعات للاجئين

تعتبر السلطة الوطنية نفسها دولة مضيفة مثل بقية الدول المستقبلة للاجئين ومن ثم فهي ترفض قيام أي تجمعات للاجئين مثل :

قيام مجالس قروية .

قيام بلديات .

قيام مجالس سياسية من أي نوع .

وأوضح الدكتور «أسعد عبد الرحمن» عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومسئول ملف اللاجئين والنازحين هذا الرفض بصورة واضحة لا تقبل النقاش جاء هذا التوضيح في لقاء نظمته دائرة العائدين في منظمة التحرير الفلسطينية[1] . وقال أنه يجب الفصل التام بين السلطة التي تعتبر نفسها دولة من الدول المستقبلة للاجئين مثل دول الجوار تماماً وبين منظمة التحرير التي ترعي

(١) جريدة الأيام الفلسطينية ٨/ ١٠/ ١٩٩٦ صـ٤ .

شؤون اللاجئين(وذلك حتى لا تطالب إسرائيل أو أي جهة بتوطين اللاجئين في بلدهم ويظل حقهم سارياً بلا تقادم وغير قابل للتصرف ، وأشار إلى أن ٥٠٪ من أهل الضفة من أبناء المخيمات وكذلك ٧٠٪ من مواطني القطاع .

وكذلك لم يقم الرئيس ياسر عرفات بأي زيارة للمخيمات بل إن الزيارات اقتصرت على المدن التي ربما حضرها أبناء المخيمات لكن السلطة كانت تعتبر دائماً أن اللاجئين ليسوا من اختصاصاتها ولا مهماتها وأن أمرهم موكل للوكالة حتى يتم البت فى قضيتهم فى مرحلة الحل النهائى وقال الدكتور أسعد عبد الرحمن أنه هذا السبب وغيره فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد أبقت دائرتين في تونس هما(دائرة العائدين – دائرة العلاقات الخارجية) .

ومن المحاولات الفردية التي تحاول إثارة حقوق اللاجئين وتسعي لعدم تهميش قضيتهم هي الجهود التي يبذلها الدكتور نصير عارورى المحاضر في جامعة ماساتشوس الأمريكية لإثارة قضية اللاجئين والمطالبة بحق العودة لحوالى ٥ مليون فلسطيني يعيشون في دول عديدة في الشتات .

وقال إن هناك فراغ قانوني يجب العمل على ملئه من خلال تشكيل هيئة عليا تمثل اللاجئين وتدافع عن حقوقهم في المحافل الدولية . إنه يجب الدعوة لمؤتمر العودة وتقرير المصير . وأوضح أن القرارات الدولية الخاصة باللاجئين تتعرض للتهميش نتيجة ما آلت إليه مفاوضات السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ وتواصلت مع التوقيع على اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ وأنه مع الضعف الذي اعتري عملية المطالبة بتطبيق تلك القوانين والتشريعات الدولية فإن الفراغ القانوني أخذ بالاتساع بعدما أصاب منظمة التحرير الفلسطينية من انزواء عن المواجهة السياسية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية .

وقال إنه كمؤشر على أن اتفاقية أوسلو جاءت لمحاولة أن تحل محل القوانين الدولية ما قامت به (مادلين أولبرايت) مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية لدي منظمة الأمم المتحدة التى أرسلت في سبتمبر ١٩٩٤ رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أوضحت فيها إن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين أصبحت مثيرة للجدل وقديمة ، في إشارة إلى أنه ينبغي تجاهلها . وقال إن الفلسطينيين أصبحوا على أعتاب فقدان الإطار القانوني والسياسي الذي يحدد حقوقهم ويضمنها .

خاتمة المحاولات الفردية للحل

إن الرئيس ياسر عرفات خلق سلطة وطنية فلسطينية على قياسه في غزة والضفة الفلسطينية المحتلتين وغيب كل مؤسسات منظمة التحرير لصالحها بانتظار استحضارها عندما يريد غطاءا شرعياً لقرار ما أراد تحقيقه . بين مطالبة منظمة «إيباك» لبوش بفرض توطين اللاجئين في الدول العربية وتصريحات أبو عمار التي دعمت هذه المطالبة وأنفذت رأي شارون أمام المتطرفين اليهود والمستوطنين بتسليمه أن إسرائيل يهودية الهوية نقف حائرين ، إذ أن حوارات فلسطينية جرت في رام الله وغزة (للعلم ما زالت مستمرة في دائرة مفرغة) بين الجميع للوصول لبرنامج إجماع وطني بالقواسم المشتركة تحت عنوان دحر الاحتلال وقيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس وإنجاز حق العودة للاجئين . وبين «إيباك» وتصريحات أبو عمار قلبت الطاولة الفلسطينية رأساً على عقب حيث رفض الجناح العسكري للجبهة الشعبية المبادرة المصرية في ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٤[1] ومعها أيضاً «حماس» و «الجهاد الإسلامي» وهنا مع الملاحظات الكثيرة على المبادرة في حينها لكنها كانت

(1) تهدف المبادرة المصرية إيجاد قواسم مشتركة ومصالحة بين فتح وحماس تتضمن الوقوف بموقف موحد تمهيدًا لتناول موضوع اللاجئين .

مناسبة للفلسطينيين للتحاور والنقاش للخروج كما كان الشعب الفلسطيني يأمل ببرنامج وطني مقاوم مشترك بالحد الأدني (كما في حوارات القاهرة ٢٠٠٥ والحوار الفلسطيني ٢٠٠٦ اللذين أسسا لبرنامج سياسي متوافق عليه من الجميع) .

أيضاً تنفس شارون هواء هروبه من تهمة الفساد كما أطاح بوزيرين متشددين رفضا خطته للانسحاب التي تحظي بالدعم العربي الجزئي والأوروبي الأمريكي كما ضم لحكومته حزب العمل وشكل حكومة ائتلاف تدعم رؤيته المتطرفة للتسوية مع الفلسطينيين والعرب . فإذا بدأت المفاوضات السياسية اليوم فإسرائيل ستواجه بالمبادرة العربية التي أقرت في قمة بيروت ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٢ إلى جانب الأوراق التي عرضها (نبيل شعث) في يونيو ٢٠٠٣ و «خريطة الطريق» الدولية . ولا يوجد داخل نصوص هذه الخطط ما يطالب إسرائيل بالاعتراف بحق العودة أو تحقيقه ، وتكتفي بإيجاد «حل عادل» وأن يقوم هذا الحل على قاعدة القرار الأممي ١٩٤ وأن يكون الحل متفقاً عليه بين الطرفين[1] .

الموقف الفلسطيني الرسمي للحلول المطروحة

لقد جابه اللاجئون في الخمسينات والستينات كافة المشاريع الغربية وخاصة الأمريكية واعتبروها مدخلاً لتصفية القضية الفلسطينية مما يحرفها عن مسارها ويفرغها من معناها السياسي والحقوقي ومحتواها الوطني ، ورغم كل المشاريع التي وضعت لإنهاء ظاهرة المخيمات وخاصة في السبعينيات داخل الأرض المحتلة وامتصاص مظاهر الغضب والاحتجاج وكسر شوكة المقاومة الوطنية ورغم الشكل البراق والمظهر الخادع لهذه المشاريع ورغم قساوة الظروف المادية والنفسية التي يعيشها لاجئو المخيمات ، فقد رفض اللاجئون أية عمليات تغيير جذرية على

(١) جريدة الحياة ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٦.

أوضاعهم باستثناء بعض التغييرات الخجولة في بنية سكنهم والتي فرضتها عليهم مجموعة متغيرات حياتية وثقافية فرضتها عليهم قوانين التطور الموضوعي والتي تأثرت بها المنطقة بشكل عام . وعلي الرغم من وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ فلم تنجح السلطات الإسرائيلية فى إخماد صوت اللاجئين المطالبين بحق العودة وإن كانت السلطة قد أجلت التعامل مع قضيتهم إلى مرحلة الحل النهائى التى لم تبدأ بعد.

opeikan.com

المشاريع التي اقترحتها إسرائيل وموقفها من مشاريع الحل من قبل المصادر المختلفة

لم تعترف إسرائيل دوما بمسئوليتها عن كارثة التهجير واللجوء (لشعب كامل لترك دياره) ولم تفكر حتى فى مجرد الاعتذار الأدبى . وقد ادعت أن للتهجير أسباب مختلفة أوردناها فى الباب الثانى كما قدمت حججا وتعللت بأسانيد رأتها فى مناهضة قرارات دولية أممية بخصوص حق العودة والتعويض أوردناها أيضا فى مجال دراسة المعالجة الدولية لقضية اللاجئين .

ونقدم هنا المشاريع التى قدمها أفراد من إسرائيل على مسئوليتهم وليس كمشاريع رسمية لها قوة الإلزام والجدية حتى لو جاءت من مسئولين إسرائيليين .

المشاريع الإسرائيلية لقضية اللاجئين ولحل مشكلتهم

استمرت إسرائيل وحتى بعد احتلالها لما تبقى من أرض فلسطين فى حرب عام ١٩٦٧ لم تسقط خيار التوطين من ذهن تفكيرها الاستراتيجى لحل مشكلة اللاجئين وقد كان هذا هاجس قادتها السياسيين والعسكريين خلال نصف قرن ، وسأحاول هنا المرور على أهم المحطات التى توقف عندها التفكير الرسمى الإسرائيلى حول مسألة التوطين وأنها أى إسرائيل تستند فى رؤيتها لحل مشكلة اللاجئين على مجموعة من المبادرات والسياسات والمواقف والتصريحات التى تصب جميعها فى خيار توطين اللاجئين أو تأهيلهم محليا وعربيا ودوليا . وقد تبنى هذا الخيار زعماء حكومات العمل والليكود أو الحكومات الائتلافية فى إسرائيل .

مشاريع إسرائيلية

فى حرب حزيران ١٩٦٧ أخذت عملية تفريع الوطن الفلسطينى أبعادا عملية ، فقد تم تهجير أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مواطن من الأراضى المحتلة ، وأقدمت على إزالة بعض القرى نهائيا (عمواس ، يالو ، بيت نوبا) واستخدمت شتى الوسائل لدفع المواطنين إلى الرحيل ، وواصلت السلطات المحتلة محاصرة المخيمات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة ووضعت المشاريع المختلفة الرامية إلى تصفية هذه المخيمات تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية ومن أبرز هذه المشاريع :

- مشروع فايتس رئيس دائرة الاستيطان فى الوكالة اليهودية (١٩٦٣ – ١٩٨٤) .
- مشروع (إيبان) وزير خارجية إسرائيل فى أكتوبر١٩٦٨ .
- مشروع الـ١٤ نقطة المقدم من الحكومة الإسرائيلية إلى الوسيط الدولى يارنغ .
- مشاريع التوطين فى غزه لإزالة المخيمات .
- مشروع (ألون) وزير خارجية إسرائيل آنذاك حول توطين اللاجئين فى قطاع غزه فى منطقة سيناء (العريش) تحديدا وفى الضفة الغربية .
- وثيقة (غاليلى) المفكر الأيديولوجى لحزب العمل الإسرائيلى سابقا وأهم ما جاء فيها «توضع خطة عمل لأربع سنوات ، وتخصص الأموال اللازمة للتنفيذ بهدف تأهيل اللاجئين والتطوير وكانت أسس خطة العمل : إحداث تغيير فى ظروف السكن وإنشاء أماكن سكن للاجئين بجوار المخيمات وإصلاح المخيمات ودمجها ضمن مسؤوليات البلديات فى المدن المجاورة» .
- مشروع (بيجن)١٩٧٣ – ومشروع بن بورات ١٩٨٣ (خطة إعادة اللاجئين الفلسطينيين فى الضفة والقطاع) وترحيل ٢٥٠ ألف لاجئ فلسطينى ، وقد

رصدت السلطات لهذه الخطة ٥ , ١ مليار دولار تحمل أمريكا وأوروبا الجزء الأكبر منها وفى النصف الثانى من أغسطس ١٩٨٩ طرح (إسحق شامير) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق مشكلة اللاجئين فى المناطق خلال لقاءه مع ممثلى الدول الصناعية السبع فى القدس .

وكان شامير قد اقترح فى مطلع فبراير ١٩٨٩ عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد شروط سكن أفضل لهم ، وقال خلال لقاء له عقده مع مجموعة خبراء من الولايات المتحدة «مستعدون لعمل الكثير من أجل اللاجئين الفلسطينيين القاطنين فى المخيمات فى المناطق (تطلق إسرائيل على الأراضى المحتلة عقب حرب ١٩٧٣ تعبير المناطق) ونحن مستعدون للمساهمة بالمبادرة ، وبالمعرفة والخطط لتلبية احتياجاتهم ، ولكننا لا نستطيع مساعدتهم ماديا»

وفى وقت لاحق دعا شامير جميع الدول بقيادة الولايات المتحدة إلى «بذل الجهود لحل مشكلة اللاجئين العرب التى تم تخليدها على أيدى الحكومات العربية فى الوقت الذى تستوعب فيه إسرائيل مئات الآلاف من اللاجئين اليهود القادمين من الدول العربية» .

وورد فى البند الثالث من خطته التى طرحها على الإدارة الأمريكية بعد ذلك بيومين النص التالى : «حل مشكلة اللاجئين – مجهود دولى – يجب بذل مجهود بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبمشاركة إسرائيلية ذات اعتبار لحل مشكلة اللاجئين العرب ويجب التعامل مع المشكلة على أساس أنها مشكلة إنسانية والعمل على تخفيف التعاسة البشرية عنهم وضمان مصادر معيشة جديدة لهم» .

وفى مطلع مايو ١٩٨٩ تحدث شامير خلال جولة قام بها فى المنطقة الجنوبية عن تفاصيل خطة السلام الخاصة به فقال:«المرحلة الثالثة من هذه الخطة تقتضى السعى

لحل مشكلة مخيمات اللاجئين فى الضفة والقطاع ، الأمر الذى يستلزم بليونى دولار وعلى الدول المعنية أن تنظم نفسها لرصد أو تخصيص المبلغ» .

وقد تضمنت مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام التى تم تبينها فى ١٤ مايو١٩٨٩ نصا صريحا حول مشكلة المخيمات الفلسطينية ، فقد ورد فى النقطة الثالثة « تنادى إسرائيل بجهود دولية من أجل مشكلة اللاجئين - سكان المخيمات فى يهودا والسامرة وغزة - من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وإسرائيل مستعدة لأن تكون شريكا فى هذا الجهد» ، وقد كان «لإسحق رابين» والذى كلف بقمع الانتفاضة السباق فى طرحه فكرة الانتخابات فى المناطق المحتلة ، وفكرة عقد مؤتمر دولى لحل مشكلة اللاجئين .

أما شارون الذى عمل جاهدا على تدمير المخيمات فى قطاع غزه خلال عامى ١٩٧٠/ ١٩٧١ فقد صرح أمام مؤتمر التضامن اليهودى الذى عقد فى القدس مارس ١٩٨٩ قائلا : «دون حل مشكلة اللاجئين لن يطرأ أى تقدم ، وقد اقترحت القيام بأعمال إصلاح مدنية وصناعية فى قطاع غزه بإشراك أمريكا وأوروبا وربما العرب من أجل حل مشكلة اللاجئين فى غزة» وصرح (موشيه أرنس) وزير الدفاع الليكودى الأسبق فى مايو ١٩٨٩ «لقد طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة القيام بحملة دولية لجمع مبلغ مليارى دولار لتوظيفه فى إعادة تأهيل سكان مخيمات اللاجئين فى المناطق» وقد كانت مسألة اللاجئين تشغل بال الحكومات الإسرائيلية باستمرار وكانت مشكلتها الحقيقية تكمن فى كيفية إقناع الآخرين بمثل هذه المقترحات .

ولم تكف إسرائيل عن محاولاتها هذه سواء فى الخمسينات أو الستينات – الفترة الذهبية لحكم حزب العمل الإسرائيلى- أو فى نهاية السبعينات عندما قفز حزب الليكود إلى السلطة أو فى الفترات التاريخية التى تناوب فيها الحزبان على السلطة ،

ففى عام ١٩٥٦ طرح (موشيه شاريت) وزير خارجية إسرائيل آنذاك على أمريكا مقترحات تتضمن التأكيد على جوهر الموقف الرسمى الإسرائيلى الخاص بعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين غير أن إسرائيل وافقت على العرض الأمريكى فى المساهمة بتعويضات اللاجئين وإعادة إسكانهم وتوطينهم ، ورغم أن موافقة إسرائيل على مبدأ التعويضات كانت هى الأخرى معقدة لأن الممتلكات العربية التى استولت عليها المنظمات الصهيونية كانت من الضخامة بحيث يصعب تقدير أثمانها كما أن الحكومة الإسرائيلية وافقت على التعويضات لعلمها أن الشعب الفلسطينى رفض ويرفض أية تعويضات عن ممتلكاته ووطنه .

دراسة شلومو جازيت [1]

الجنرال شلومو جازيت أحد كبار الباحثين في مركز جافي الإسرائيلي وقد أعد دراسة بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين نشرت ضمن الدراسات التي أصدرها المركز لقضايا التسوية النهائية مع الجانب الفلسطيني .

وتتضمن الدراسة أن الموقف الفلسطيني من حق العودة قد تطور بحيث أخذ يتخلي عن التعريف المطلق لهذا الحق ويتقبل التعويض وأصبح القادة الفلسطينيون يتجنبون الرد على السؤال الخاص بمكان العودة ويدركون أن العودة إلى إسرائيل بحدودها عام ١٩٤٩ غير واقعية ، وفي حين أنهم يرفضون فكرة توطين اللاجئين في الدول العربية فإن إقامة دولة فلسطينية من شأنها أن تكفل لكل فلسطيني الحصول على جنسية وجواز سفر هذه الدولة حتى لو أقام خارجها.

أما إسرائيل فإنها لا تبدي اهتماماً بحل المشكلة ويجمع الإسرائيليون على رفض

(1) السفير طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات ص١٢٩-١٣١.

حق العودة إلى إسرائيل ويرون أنهم غير مسئولين عنها ، ولم تقبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ سوى ١٧٩ , ٢٢ لاجئاً ولأسباب إنسانية وكقرار أحادي وليس كالتزام سياسي كما ترفض إسرائيل الاعتراف بالمسئولية عن التعويض المالي خاصة وأنها آوت المهاجرين اليهود من الدول العربية ، وإن كانت قد وافقت في الماضي على دفع مبلغ تساهم به في صندوق دولي لتعويض اللاجئين.

ويري بعض الإسرائيليين عدم السماح بعودة نازحي عام ١٩٦٧ لأن هذه العودة تؤثر على التوازن السكاني بين الفلسطينيين والمستوطنين . وتري إسرائيل على أية حال ألا يترك قرار عودتهم للسلطة الفلسطينية وحدها وأن تراعي القدرة الاقتصادية على استيعابهم ، وإن كان من الصعب الاعتراض على قانون تصدره السلطة الفلسطينية بشأن حق العودة في حالة الاتفاق على كافة موضوعات التسوية الدائمة .

أما ما اقترحه الجنرال جازيت كحل للمشكلة في التسوية النهائية فإنه يقوم على الأسس التالية :

أن ترفض إسرائيل بصفة قاطعة عودة اللاجئين على أساس حق قانوني سياسي بالعودة على نحو ما يتضمنه القرار ١٩٤ وأن ترفض تحديد أية حصة سنوية لجمع شمل العائلات باعتبار هذا الأمر عملاً سيادياً وأن تعمل على حل المشكلة حلاً شاملاً ونهائياً أيا كان شكل الكيان الفلسطيني ومستقبله .

أما في حالة ما إذا كان الوضع النهائي هو الحكم الذاتي فإن هذا الوضع لن يؤدي إلى حل المشكلة حلاً شاملاً ونهائياً إذ المتوقع أن ترفض السلطة الفلسطينية المسئولية عن اللاجئين خارج حدود ولايتها .

وأما في حالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ، فإن على إسرائيل أن تصدر بيانا علنياً يشكل تعويضاً معنوياً ونفسياً باعترافها بالمعاناة التي لقيها

اللاجئين ، وتعلن استعدادها للمساعدة على تأهيلهم وتعويضهم عن فقدان أملاكهم ومع عدم مسئوليتهم عن المشكلة .

وأن تعلن القيادة الفلسطينية موافقتها على حل لا يقوم على أساس عودتهم إلى إسرائيل (وإن كان يستبعد أن توافق هذه القيادة على صيغة صريحة بالتنازل عن حق العودة) وتقوم بإصدار قانون العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية ، وتدعو لإلغاء (أونروا) والإدارة الخاصة بمخيمات اللاجئين .

كما أن عليها أن تقوم بالتنفيذ العاجل لبرنامج تأهيل اللاجئين وتعطي الأولوية لعودة اللاجئين الموجودين في لبنان ، وأن تتضمن الإتفاقات التي تعقدها إسرائيل مع سوريا ولبنان والأردن توطين اللاجئين في هذه الدول ومنحهم جنسياتها مع السماح لهم بحمل الجنسية الفلسطينية . وتنشأ سلطة دولية لتأهيل اللاجئين وتوطينهم وتقوم الدول الصناعية والدول العربية بتمويلها وتشارك إسرائيل فيها .

أما في حالة الاتحاد الكونفيدرالي الفلسطيني الأردني ، فإنه لن تكون ثمة حاجة لنقل لاجئي ١٩٤٨ من الأردن حيث ستسمح قواعد السوق الحرة بتحرك العمال في أنحاء الكونفيدرالية كما ستكون القدرة على استيعاب اللاجئين أكبر .

الحل المبتور لقضية النازحين الوارد فى مشروع شلومو جازيت[1] .

وبعد هذا التصنيف الذي يقلص عدد اللاجئين نظرياً إلى أبعد حدود يتناول الباحث الإسرائيلي الموضوع من جوانبه المختلفة .

فيدعو إلى معالجة قضية النازحين أخذاً بعين الاعتبار مصلحة إسرائيل قبل كل شيء ، فيقترح إعادة أعداد منهم إلى الضفة الغربية على دفعات متتالية تفرق بينهما فواصل

(١) على فيصل ، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث ص١٣٥-١٣٦ .

زمنية يعتبرها جازيت ضرورية لإفساح المجال أمام السلطة الفلسطينية (حكماً ذاتياً أم دولة مستقلة) لاستيعابهم وتأمين مساكنهم وفرص عملهم ، لكن جازيت يضع هنا مجموعة من الاستدراكات أبرزها ألا يثير هؤلاء عند عودتهم مسألة استعادة أملاكهم التي صادرتها سلطات الاحتلال بذريعة تطبيق قانون أملاك الغائب لأن في تلك الإثارة مسا بمسألة الاستيطان ومصلحة المستوطنين من وجهة نظر الباحث الإسرائيلي ، كما يحذر من خطورة عودة عناصر قد تسهم في «إثارة شغب» في الضفة الغربية .

ويلفت جازيت النظر إلى ضرورة منع النازحين من السكن قرب ما يسمي بالخط الأخضر «أي حدود الخامس من يونيو ١٩٦٧» حتى لا يتحول هذا التجمع السكاني إلى مصدر خطر أمني على إسرائيل تنطلق منه عمليات معادية للدولة العبرية . وواضح من سياق عرض جازيت لحل قضية النازحين أنه يطرح المسألة خارج سياق حق العودة كما يطرحها خارج سياق السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة إذ يفترض بقاء المستوطنات مكانها كما يفترض حقاً لإسرائيل في وضع الفيتو على « عودة العناصر المشبوهة أمنياً » وحقاً آخر يتيح لها تحديد مناطق وأماكن سكن النازحين العائدين إلى ديارهم وآلية العودة وحجم كل دفعة ومواعيدها .

اللاجئون ونفي حق العودة فى مشروع شلومو جازيت[1].

وعند الدخول في مناقشة للحلول المتعددة لقضية اللاجئين ينطلق الباحث الإسرائيلي شلومو جازيت من رفض إسرائيل الإعتراف بحق العودة للفلسطينيين من الناحيتين المبدئية والعملية ، لأن في الناحيتين حسب رأيه خطراً على الدولة العبرية إذ يحولها إلى دولة ثنائية القومية لا بل ينظر جازيت إلى الموضوع بمنظار «مناطقي» فيتوقع إذا ما فتح باب العودة أن يتحول الفلسطينيون في شمال فلسطين

(1) على فيصل ، المصدر السابق ص ١٣٧ .

إلى الأغلبية الساحقة وهذا ما سيكون له انعكاساته على مستقبل الدولة الإسرائيلية (لا يغيب عن بال جازيت أن ينبه إلى أن الفلسطينيين يشكلون في الجليل الآن ما يعادل ٥٠ ٪ من مجموع السكان) .

التعويض حل بديل فى مشروع شلومو جازيت[1] .

وبعد استبعاد «حق العودة» يطرح جازيت «التعويض» كحل بديل وفي هذا المجال يلفت النظر مجدداً إلى أن اتفاق أوسلو الموقع يوم ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ بين جناح من (م.ت.ف) والإسرائيليين أجل إلى مباحثات الحل النهائي قضية اللاجئين دون تحديد جنسيتهم وينطلق جازيت من هذا الالتباس إلى القول أنه يمكن لإسرائيل أن تطرح موضوع من يسميهم «باللاجئين اليهود» مقابل موضوع اللاجئين الفلسطينيين .

والمقصود باللاجئين اليهود هنا ، مجموع اليهود الذين غادروا بعض الدول العربية ثم هاجروا في وقت لاحق عبر عاصمة أخري إلى إسرائيل ويري جازيت أن هذا يتيح لإسرائيل طرح تعويضات اليهود عن أملاكهم في الدول العربية مقابل تعويضات الفلسطينيين عن أملاكهم في مناطق الـ٤٨ .

ويفترض جازيت وفق إحصائيات سابقة أن تعويضات الطرفين متساوية ، وبالتالي يقترح من جملة الاقتراحات أن تعوض إسرائيل مواطنيها مقابل أن تعوض الدول العربية الفلسطينيين «دون أن يشكل ذلك اعترافاً من إسرائيل بمسئوليتها عن تشرد اللاجئين» ويجب أن تصر الدولة العبرية حسب رأي جازيت على أن مساهمتها في التعويضات إنما تتم من «منطلق إنساني» ولا شيء غير ذلك .

ولأن التعويض برأي جازيت لا يشكل حلاً نهائياً لقضية اللاجئين إذا لم يتوفر لهم مكان للإقامة الدائمة فإنه يقترح تحويل التعويضات إلى صندوق لتمويل

(١) على فيصل ، المصدر السابق ص١٣٧-١٣٨.

مشاريع تأهيل للفلسطينيين وتوطينهم .

الدمج والتوطين [1]:

وفي هذا السياق يستعرض الأقاليم الخمسة التي يقيم فيها اللاجئون (حسب تقسيم الوكالة) على الشكل التالي :

الضفة الغربية : يقول جازيت أن حل قضية اللاجئين في الضفة مفتوح الأفق باتجاه تأهيلهم وتحسين شروط سكنهم خاصة أن مجتمع المخيمات كما يقول جازيت مندمج إلى حد بعيد مع المجتمع المحيط وبالتالي لن تجد الأطراف المعنية صعوبة في استكمال عملية الدمج عبر مشاريع تنموية واجتماعية .

قطاع غزة : ويعترف جازيت بحالة البؤس الشديد السائدة في القطاع ، لذلك يدعو إلى جهد مميز عن نظيره في الضفة الغربية بما يتيح تأهيل اللاجئين وبناء مساكن لهم أفضل من الحالية وبما يوفر فرصة إلغاء المخيمات وتحويلها إلى بلدات .

الأردن : لا يغيب عن بال جازيت أن الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون في الوقت نفسه الجنسية الأردنية ويقترح في هذا الصدد أحد حلين .

الحل الأول : إما كونفيدرالية أردنية مع الكيان الفلسطيني وهذا يقود إلى نفي وجود مشكلة لاجئين على أرض الأردن إذ سيصبحون مواطنين للدولة الكونفيدرالية .

الحل الثاني (في حالة عدم الوصول إلى كونفيدرالية) هو استحداث مشروع كفيل بتأهيل الفلسطينيين في المخيمات أي توفير مباني جديدة لهم وتأمين فرص عمل تحسن من مستوى معيشتهم .

سوريا : نظراً لحجم اللاجئين بالنسبة إلى مجموع السكان في سوريا (يقدر

(1) علي فيصل ، المصدر السابق صـ ١٣٩ - ١٤٠ .

جازيت نسبتهم بـ ٤ , ٢ ٪) ونظراً لما يتوفر للاجئ الفلسطيني من «امتيازات» فإن جازيت لا يري صعوبة في دمج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمع العربي السوري ومنحهم الجنسية السورية .

لبنان : يعترف جازيت «بخصوصية الوضع في لبنان» حتى أنه يرى أن الوجود الفلسطيني في لبنان أسهم لخصوصية وضعه بشكل مميز في إثارة قضية اللاجئين ويعترف جازيت بصعوبة توطين اللاجئين في لبنان لذلك يقترح نقل قسم منهم إلى الضفة الغربية واستيعاب جزء آخر في بعض البلدان العربية الأخرى مؤكداً على أن عملية النقل إلى الضفة يجب ألا تفسر على أنها تطبيق لحق العودة .

إنهاء الوكالة [1]:

أما بشأن مصير وكالة الغوث فإن جازيت يطرح ضرورة إنهاء وجودها لأنه يري في هذا الوجود اعترافاً دولياً بوجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويقترح في هذا الصدد ما يلي :

دمج مؤسسات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في «مؤسسات السلطة» وإلحاق موظفي الوكالة «بدوائر السلطة» .

نقل خدمات الوكالة إلى الدولة الأردنية باعتبار أن اللاجئين هم من رعاياها وإيجاد حلول مناسبة للموظفين (تعويضات وإلحاق بمؤسسات الدولة الأردنية) على أن يتوفر للدولة الأردنية مساعدات استثنائية لهذا الغرض .

نقل خدمات الوكالة في كل من سوريا ولبنان إلى حكومتي البلدين مع إيجاد حلول عادلة لقضية الموظفين المحليين .

(1) على فيصل ، المصدر السابق صـ ١٤١ .

توفير خدمات اجتماعية للحالات المعوزة من اللاجئين ولكن وفق قاعدة ومقاييس «الاختيار الفردي» وليس «المقاربة الجماعية» السائدة الآن في عمل الوكالة .

مشروع أشكول ١٩٦٥

رداً عي مقترحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيه تقدم (ليفي أشكول) رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ١٧ مايو ١٩٦٥ بمشروع بعد أن وضع التزامين انطلق منهما مشروعه :

- الواجب العام الذي تخضع له جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العيش بسلام .

- الالتزام باتفاقات الهدنة التي تنص من جملة ما نصت عليه (إن الهدنة هي - مرحلة انتقالية نحو السلام العادل) .

وينص مشروع أشكول على ما يلي :

- إجراء مفاوضات مباشرة واستبدال اتفاقات الهدنة باتفاقية سلام .

- تتم التسوية على أساس وضع إسرائيل القائم باستثناء بعض التعديلات الطفيفة المتبادلة والمتفق عليها عند نقاط معينة على الحدود .

وفي نفس العام عرض ليفي أشكول آنذاك مشروعاً أمام الكنيست الإسرائيلي جاء فيه :

يتم توجيه جزء من الموارد الضخمة للمنطقة باتجاه إعادة وتوطين اللاجئين ودمجهم في بيئتهم الوطنية الطبيعية (الدول العربية) .

استعداد إسرائيل للمساهمة المالية مع الدول الكبرى في عملية إعادة توطين اللاجئين باعتبارها الحل المناسب لهم ولإسرائيل .

الحلول المطروحة لتسوية المشكلة

تستبعد غالبية الحلول المطروحة لمشكلة اللاجئين عودتهم إلى أماكنهم السابقة ضمن حدود إسرائيل عام ١٩٤٨ باعتبار أن ممارسة حقهم في العودة طبقاً للقرار ١٩٤ غير عملى ، ويري أصحاب هذه الحلول أن يكون تنفيذ القرار رمزيا وعلي أساس جمع شمل العائلات ، ويذهب بعضهم إلى أنه إلى جانب تعويضهم مادياً فإنه يتعين تعويضهم أدبياً بالاعتراف بالظلم الذي وقع عليهم .

أما النازحون عام ١٩٦٧ فإن غالبية هؤلاء يرون إقرار حق عودتهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإنما يشترطون لذلك أن تكون هذه العودة في نطاق القدرة الاستيعابية لهاتين المنطقتين من ناحية وبأن تراعي فيها الاعتبارات الأمنية وخاصة أمن إسرائيل على حد ما يراه بعضهم [١] .

أما ما يقترحه الجنرال جازيت كحل للمشكلة فى التسوية النهائية ، فإنه يقوم على الأسس التالية :

أن ترفض إسرائيل بصفة قاطعة عودة اللاجئين على أساس حق قانونى سياسى بالعودة على نحو ما يتضمنه القرار ١٩٤ ، وأن ترفض تحديدا أية حصة سنوية لجمع شمل العائلات باعتبار هذا الأمر عملا سياديا ، وأن تعمل على حل المشكلة حلا شاملا ونهائيا أيا كان شكل الكيان الفلسطينى ومستقبله.

أما فى حالة ما إذا كان الوضع النهائى هو الحكم الذاتى فإن هذا الوضع لن يؤدى إلى حل المشكلة حلا شاملا ونهائيا ، إذ المتوقع أن ترفض السلطة الفلسطينية المسئولة عن اللاجئين خارج حدود ولايتها [٢] .

(1) السفير طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية صـ ١٢٨ .

(2) السفير طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية صـ ١٣٠ .